الاتّجاهاتُ الدولية لمُواجهة الآثار الاقْتصاديّة لتداعيات فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ

د. فرج عبد الله محمد

مُلخّصُ الدّراسة :

استهدفت الدّراسةُ تسليط الضّوْء على الاتّجاهاتُ الدولية لمُواجهة أزْمة تداعيات فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ في ضوْء بعض التّقارير الدُّوليّة؛ منْ حيث تداعيات الأزْمة وسُبُل مُواجهتها، وتُعدُّ أزْمةُ فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ من أحد أبرز وأحدث الصّدمات الاقْتصاديّة الخارجيّة على الاقْتصادات المتقدمة والناشئة، جراء تطبيق إجراءات احترازية دعت بإغلاق كلي أو جزئي لعدد من الاقتصادات الأكثر تأثيرا في الاقْتصاد العالمي.

كما اسْتهدفت الدّراسةُ اختبار فرضيّةٍ أساسيّةٍ مُفادها؛ وجُودُ آثارٍ مُباشرةٍ وغيْر مُباشرةٍ لتداعيات انتشار فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ على الاقْتصاد العالميّ، وتوصّلت الدّراسةُ إلى أنّ انتشار فيْرُوس كُورُونا دفع إلى انكماش الاقْتصاد العالمي، وتباطُؤ حركة التّجارة الدُّوليّة المنْظُورة وغيْر المنُظُورة، وكان الأثرُ بالغًا في قطاعات السّياحة والصّناعة والتّعْليم والتّشْييد والبناء والصّحّة، في عددا من الدول ذات التأثير الأكبر في نمو الناتج المحلى الإجمالي العالمي، وتراجُع مُعدّلات نُمُوه، وقد تمّ اختيارُ عامي ٢٠١٩/٢٠١٨، و٢٠٢٠/٢٠١٩؛ حيثُ جاء اخْتيارُ العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨؛ لمُقارنة الآثار النّاتجة عن تداعيات كُورُونا بالعام السّابق له، ويتّسمُ بالاسْتقرار النّسبي، وجاء اختيارُ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠؛ نتيجةً للتّغيُّر جرّاء انتشار فيْرُوس كُورُونا.

الكلماتُ الدّالّة: الاتّجاهاتُ الدولية – فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ – الاقْتصاد العالميّ.

International trends to confront the economic effects of the repercussions of the emerging corona virus

Prepared BY :

Farag Abdullah Mohamad

Economics instructor at the Institute
of Higher Economics October

Abstract

The study aimed to shed light on recent trends to face the repercussions of the corona virus crisis emerging in the light of some international reports with reference to the situation in Egypt in terms of the repercussions of the crisis and the ways to address them, are emerging Corona virus crisis from one external economic shocks on the Egyptian economy, through the decline in economic growth rates and the negative impact on the industry and tourism sectors, education, health, construction, and the decline in foreign exchange sources of the Egyptian economy is generated by the cost or debt, represented in the net foreign direct investment and the revenues of the Suez Canal revenues and exports.

The study also aimed to test a basic hypothesis that: The existence of direct effects and indirect implications of the spread of the virus Corona emerging on the world economy and then on the Egyptian economy, the study found that the spread of the virus Corona pushed the global economy shrinking, slowing the visible international trade and invisible movement, and the impact of an adult in the sectors of tourism, industry, education, construction And health, what drove the decline of growth rates in the gross domestic product, globally and locally, and the years 2018/2019 and 2019/2020 were chosen; Where the fiscal year 2018/2019 was selected; To compare the effects resulting from the repercussions of Corona with the previous year, characterized by relative stability, and the year 2019/2020 was chosen; As a result of a change due to the spread of Corona virus..

Key Words: Recent trends - corona virus economic impacts - the global economy

مُقدّمـــــةُ:

دعت جائحة كورونا المستجد إلى تغير في نمط نمو الاقتصاد العالمي وذلك من خلال ابراز الأهمية النسبية لقطاعات معينة على حساب قطاعات أخر، الأمر الذي جعل من التّداعيات الاقْتصاديّة والاجْتماعيّة لفيْرُوس كُورُونا (COVID-19) صدمة اقتصادية خارجية غيْر مسْبُوقة في تاريخه الاقتصاد الحديث، وتبقى خُصوصيّة تأثُّر كلّ دوْلةٍ مُرتبطةً بطبيعة المنْظُومة الاقْتصاديّة بها، ومدى قدرتها على تحمُّل هذه التّداعيات، وسُرعة التّعافي منها.

وفي ضوْء هذه الخصوصيّة، تسعي الدراسة لتحليل تداعيات الأزْمة في ضوْء التّقارير الدُّوليّة؛ من حيث عددٍ من القطاعات الإنتاجيّة والخدميّة الحيويّة، وعلى أهمّ المُتغيرات الاقْتصاديّة الكُليّة في ظلّ المرْحلة الحرجة؛ لتوفير أفضل البدائل الممكنة لتقليل مرْحلة التّعافي، والحفاظ على الاستثمارات القائمة، والاستعداد للانطلاق السّريع مع التّراجُع التّدريجي لحدة الأزْمة وتعافي الاقْتصاد العالميّ تدريجيًّا.

وتقومُ الدّراسةُ على تحليل الاتّجاهاتُ الدولية لمُواجهة تداعيات فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ في ضوْء بعض التّقارير الدُّوليّة، واستعراض توْصيّاتها والخُطوات العالميّة لمُواجهة تداعيات الفيْرُوس؛ سواءً أكانت القطاعات الأكْثر تضرُّرًا كقطاع السّياحة، أم الأقلّ تضرُّرًا كقطاع الاتّصالات وتُكْنولُوجيا المعلُومات، والعمل على تقديم المُقترحات والسّياسات لمُواجهة تداعيات فيْرُوس كُورُونا.

أولًا: مُشْكلةُ الدّراسة وأبعادُها:

مُشْكلةُ الدّراسة:

تناولتْ الدّراسةُ تحليل بعض التّقارير الدُّوليّة وتوْصيّاتها بشأن الإجراءات الّتي يجبُ أنْ تتخذها الدُّولُ في مُواجهة التّداعيات الاقْتصاديّة والماليّة لفيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ، ومن ثمّ انتقال الأثر إلى النّاتج المحلّي الإجْمالي، وبذلك تتمثّلُ المُشْكلةُ البّحثيّةُ في دراسة وتحليل الآثار الاقْتصاديّة لأزْمة انتشار فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ عالميًّا، والّذي دفع لتباطُؤ حركة التّجارة العالميّة، وتباطُؤ في مُعدّلات نُمُوّ النّاتج المحلّي الإجْمالي، وارتفاع مُعدّلات البطالة والمديُونيّة والإنفاق الحكُوميّ عالميًّا.، ولبيان هذا الأثر اعتمدت الدّراسةُ على استعراض بعض التّقارير الدُّوليّة؛ للتّعرُّف على الاتّجاهاتُ الدولية لمُواجهة تداعيات الأزْمة، وتحليل البيانات الاقْتصاديّة الدولية، في ضوْء الأزْمة السّابق ذكْرها، خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٩ و٢٠١٩/٢٠٢٠؛ حيثُ جاء اختيارُ العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩؛ لمُقارنة الآثار النّاتجة عن تداعيات كُورُونا بسنةٍ تتّسمُ بالاسْتقرار النّسبيّ، وجاء اختيارُ عام ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ نتيجةً للتّغيُّر جرّاء انتشار فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ.

فرضيّةُ الدّراسة:

استهدفت الدّراسةُ اختبار فرضيّةٍ أساسيّةٍ مُفادها؛ (وجُودُ آثارٍ مُباشرةٍ وغيْر مُباشرةٍ لتداعيات انتشار فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ على الاقْتصاد العالميّ، مع تغاير ذلك الأثر إذ جاء ايجابياً لبعض القطاعات على حساب تراجع قطاعات اخرى).

وينتجُ عن تلك الفرضيّة الأساسيّة عددٌ من الفرضيّات الفرعيّة، وهى:

- يُؤدي تراجُعُ النّاتج المحلّي من القطاعات الأكْثر تضرُّرًا من أزْمة انتشار فيْرُوس كُورُونا كقطاعي السّياحة والصّناعة إلى تراجُع في نُمُوّ النّاتج المحلّي الإجْمالي عالميًّا.

- يُؤدي استمرارُ تداعيات فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ إلى زيادة الإنفاق الحكُوميّ لدعم النّشاط الاقتصادي عالميًّا.
- تباطُؤُ نُمُوّ النّاتج المحلّي الإجْمالي للدول، يُؤدي إلى ارتفاع البطالة في الاجل القصير.

أهدافُ الدّراسة:

١. التّعرُّفُ على الاتّجاهاتُ الدولية لمُواجهة تداعيات أزْمة فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ على الاقْتصاد العالميّ.

٢. بيان أهم سياساتُ مُواجهة أزْمة انتشار فيْرُوس كُورُونا على بعض القطاعات الاقْتصاديّة.

منْهجيّةُ الدّراسة:

اعتمدت الدّراسةُ على المنْهج التّحليليّ في اختبار الفرضيّات المُشار إليها؛ حيثُ تمّ استخدامُ المنْهج التّحليليّ في التّعرُّف على الاتّجاهاتُ الدولية لمُواجهة تداعيات فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ، منْ خلال توْصيّات التّقارير الدُّوليّة، بجانب تحليل بعض الآثار الاقْتصاديّة لتداعيات أزْمة فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ.

ثانياً: الاتّجاهاتُ الدولية لتداعيات أزْمة فيْرُوس كُورُونا على الاقْتصاد العالميّ:

تجاوزتْ أزْمةُ كُورُونا أيّ تداعياتٍ اقْتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ لأزماتٍ سابقةٍ، بما فيها الأزْمةُ الاقْتصاديّةُ العالميّةُ لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩؛ طبقًا لتقديرات المُؤسّسات الدُّوليّة، الأمر الّذي جعل البعضُ يشبهُها إذا استمرّتْ في الأجلين – المُتوسّط والطّويل– بأزْمة الكساد الكبير (١٩٢٩–١٩٣٩).

ويرجعُ ذلك للعديد من الأسباب منْ أبرزها؛ أنّها ترتبطُ بعدم اليقين حول خصائص الفيْرُوس، وتوقيت احتواء الأزْمة والسيطرة عليه، كما أنّها أزْمةٌ أثّرتْ

على جانبي العرض والطّلب معًا، وكذلك اتّساع النّطاق الجُغْرافي لها، وتأثُّر كافّة القطاعات بها في نفْس الوقت، وأخيرًا أنّ سبب الأزْمة غيْرُ اقْتصاديّ، لكنّ له آثارًا اقْتصاديّةً واجتماعيّةً بعكس الأزمات السّابقة الّتي كانتْ بدايتُها اقْتصاديّةً أو ماليّةً بالأساس. (OECD ,Interim Economic Assessment, 2020)

وقد تسبّبت الأزْمةُ في دخُول الاقْتصاد العالمي في مرْحلة رُكُودٍ اقْتصاديّ، وفْقًا لما أعلنه صُندوقُ النّقْد الدُّوليّ، في أوّل إبريل عام ٢٠٢٠، الأمرُ الّذي انعكس سلبيًّا على مُعدّلات النُّمُو المُتوقّعة لكافّة أقاليم ودُول العالم، والّذي كان يحققُ مُعدّل نُمُوٍّ بطيئا قبل الأزْمة الحاليّة. وقد تفاوتت تقديراتُ المُؤسّسات الدُّوليّة لحجم الخسائر على الاقْتصاد العالمي جرّاء هذه الأزْمة، خلال عام ٢٠٢٠. وقد قدّرتْ مُؤسّسةُ بلومبرج أنّ الأزْمة تسبّبتْ في خسائر بلغت ٢.٧ تريليون دُولار، بينما قدّر بنكُ التّنْمية الآسيويّ حجم الخسائر ما بين ٧٧ مليار دُولار، و٣٤٧ مليار دُولار خلال نفْس العام.

كما قدّر مُؤتمرُ الْأُمم المُتّحدة للتّجارة والتّنْمية (UNCTAD) أنّ فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ قد تسبّب في انخفاض الإنتاج العالمي وخسائر في قطاع التّصدير وحده، وصلتْ إلى ٥٠ مليار دُولار، بجانب تراجُع الاستثمارات الأجْنبيّة المُباشرة على مُستوى العالم بنسبة ما بين ٣٠-٤٠% منْ قيمتها، وتراجُع عمليّات الدّمْج والاستحواذ بنسبةٍ تتراوحُ بين ٥٠-٧٠% لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ عن مثيلاتها في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وقدّرتْ مُنظّمةُ السّياحة العالميّةُ حجم الخسائر ما بين ٦٢ مليار دُولار إلى ١٠٠ مليار دُولار، كما قدّرتْ مُنظّمةُ العمل الدُّوليّةُ أنّ خسائر هذه الأزْمة قد تصلُ إلى زيادة المُتعطّلين بنحو ما يقربُ من ٢٨ مليون على مُستوى العالم لعام ٢٠٢٠، مُقابل ٢٢ مليون عقب الأزْمة الاقْتصاديّة العالميّة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. (أسماء المليجي، ٢٠٢٠).

وَفِي هَذَا الإِطَارِ، تَأْتي هَذهِ الدِّرَاسَةُ لِاسْتِعرَاضِ الاتّجاهاتُ الدولية وَالتَّوْصِيَّاتِ الرَّئيسةِ الَّتِي وَردَتْ فِي مَجمُوعةٍ مِن التَّقارِيرِ المُتخصّصةِ وَالصَّادِرةِ عَنْ بَعضِ المُؤسَّساتِ الدُّوَليَّةِ الرَّئيسةِ، وَالَّتِي تخاطبُ بِها الحكُوماتِ لِلتَّصرُّفِ حِيالَ تَدَاعِياتِ أَزْمة فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ.

١) الخُطُواتُ الخَاصَّةُ بِالسِّياسَاتِ المُتعلّقةِ بِمُعالَجةِ أَزْمةِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ:

قامَ صُندوقُ النَّقْدِ الدُّوَليّ، فِي مارسَ ٢٠٢٠، بِإِصدَارِ مَجمُوعةٍ مِن الخُطُواتِ الخَاصَّةِ بِالسِّياسَاتِ المُتعلّقةِ بِمُعالَجةِ أَزْمةِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ، وَالَّتِي تتضمَّنَ مَجمُوعةً مِن الإِجرَاءَاتِ؛ سواءً أكانَتْ مُتعلّقةً بِالسِّياسَةِ الصِّحيَّةِ، أَم المَاليَّةِ، أَم النَّقْديَّةِ الَّتِي يتعينُ عَلَى الدُّوَلِ اتباعها لِمُواجَهةِ التَّدَاعِياتِ المُختلفةِ لِهَذَا الفَيْرُوسِ، وَلقد قسَّمَ صُندوقُ النَّقْدِ الدُّوَلي تِلكَ الخُطُواتِ إلى خَمْسِ مَجمُوعاتٍ رَئِيسةٍ: وتمثَّلَت **المَجمُوعةُ الأُولى** فِي التَّدابِيرِ المُتعلّقةِ بِمُتابعةِ وَاحتواءِ فَيْرُوس كُورُونا المُسْتَجِدّ، وَتَقْلِيلِ الضَّغطِ عَلَى قِطَاعِ الصِّحَّةِ، وَقد اشتملَتْ هذهِ المَجمُوعةُ عَلَى بَعضِ الإِجرَاءَاتِ الَّتِي يجبُ أَنْ تتخذَها الدُّوَلُ؛ لِلعَمَلِ عَلَى احتواءِ الفَيْرُوس وَتباطُؤِ انتشارِهِ، وَتَقْلِيلِ الضَّغطِ عَلَى قِطَاعِ الصِّحَّةِ مِنها؛ ضمانُ القِيامِ بِالتَّدخُلاتِ الصِّحيَّةِ اللَّازِمةِ لِدَعمِ القِطَاعِ غَيْرِ الرَّسميّ وَالفقراءِ، وَالقيام بِالاختباراتِ الصِّحيَّةِ بِصورةٍ مُستمرةٍ لِضمانِ تَوْثيقِ التَّقدُّمِ الخاصّ بِانتشَارِ الفَيْرُوسِ، وَضمان تَقدِيمِ إِجازاتٍ مَدفُوعةِ الأَجرِ لِلعَامِلِين، وتضمَّنَت المَجمُوعةُ الأُولى أيضًا الإِجرَاءَاتِ المُتعلّقةَ بِزيادةِ الإنفاقِ العامّ عَلَى قِطَاعِ الصِّحَّةِ بِمَا فِي ذَلِكَ تَعيينُ عَامِلِين جُدد فِي النِّظامِ الصِّحيّ، وَتَعزِيزُ صناعَاتِ المُستلزماتِ الطِّبيَّةِ، وَتَشْجِيع الاستشاراتِ الطِّبيَّةِ عبرَ الهاتفِ، فضلًا عَن ذَلِكَ تتضمنُ تِلكَ الإِجرَاءَاتُ التَّأْثِيرَ فِي سلُوكياتِ المُواطِنِين، مِنْ خِلالِ الاتِّصالِ الجيدِ عَن طَرِيقِ تَقدِيمِ مَعلُوماتٍ يوميَّةٍ مُحدَّثةٍ

مِنْ مَصادرَ مَوثُوقةٍ، وَنَشْرِ المَعلُوماتِ المُتعلّقةِ بِتَوجُّهاتِ الدَّوْلَةِ بِشَأنِ التَّعاملِ مَعَ الفَيْرُوسِ، كَمَا اشتملَتْ هَذهِ الإجرَاءَاتُ عَلَى تَعزِيزِ تَقدِيمِ الإمدَادَاتِ الطِّبيَّةِ اللَّازِمةِ لِلأفرادِ وَالدُّوَلِ الأَكْثَرِ احتياجًا. (IMF, Policy Steps to Address the Corona Crisis, 2020)

أمَّا **المَجمُوعةُ الثانيةُ**، فتتمثلُ فِي التَّدابِيرِ المُتعلّقةِ بِدَعمِ البنُوكِ المَركَزيَّةِ لِجَانِبِ الطَّلبِ؛ لِتَعزِيزِ الثِّقةِ وَتَسْهِيلِ الظُّروفِ المَاليَّةِ وَضمَانِ السُّيولَةِ فِي الأَسواقِ المَاليَّةِ المَحليَّةِ وَالدُّوَليَّةِ لِدَعمِ السُّوقِ، وَالتَّسهِيلِ النَّقْديّ لِدَعمِ الطَّلبِ وَخَفْضِ تَكاليفِ الاقْتِرَاضِ عَلَى الأُسَرِ وَالشَّرِكَاتِ، بِالإضَافةِ إلى تَعزِيزِ التَّنسِيقِ مَعَ البنُوكِ المَركَزيَّةِ لِدُوَلِ مَجمُوعةِ السَّبْعَة؛ لِلعَمَلِ عَلَى دَعمِ استقرَارِ الاقْتِصَادِ العَالَميّ وَالأسواقِ المَاليَّةِ، وَذَلِكَ لِتَقْلِيلِ الضَّغْطِ عَلَى الأَسواقِ المَاليَّةِ العَالَميَّةِ، بِالإضَافةِ إلى تَشْجِيعِ البنُوكِ المَركَزيَّةِ عَلَى تَبادُلِ العُمْلاتِ وَفْق اتّفاقاتٍ مَرنةٍ بِخُطُوطِ ائتمَانٍ، كَمَا تتضمنُ الإجرَاءَاتُ تَقدِيمَ التَّوْصِيَّاتِ لِلأَسواقِ النَّاشِئةِ وَالنَّامِيةِ، فِيمَا يتعلَّقُ بِالتَّعاملِ مَعَ الصَّدمَاتِ المُتوقَّعةِ فِي أَسْعَارِ السِّلعِ، وَالتَّراجُعِ فِي تدفُّقاتِ رَأسِ المَالِ.

وَتتمثلُ **المَجمُوعةُ الثالثةُ** فِي التَّدابِيرِ المُتعلّقةِ بِدَعمِ السِّياسةِ المَاليَّةِ الَّتِي تدعمُ الأفرادَ وَالشَّرِكَاتِ المُتضرّرةَ، وَتعملُ عَلَى تَحفِيزِ الطَّلبِ، وَتتضمَّنُ المَجمُوعةُ الثالثةُ مَجمُوعةً مِن الإجرَاءَاتِ مِنها؛ دَعمُ الأُجورِ لِلأَعمَالِ الَّتِي توقَّفَتْ نَتيجةً لِانتشَارِ الفَيْرُوسِ لِمَنْعِ الإفلاسِ وَتسرِيحِ العَامِلِين، بِالإضَافةِ إلى التَّحوِيلاتِ النَّقْديَّةِ لِلأُسَرِ ذَات الدَّخلِ المَحدُودِ لِلحفاظِ عَلَى الحدِّ الأَدْنَى مِنْ مُستَوى المَعيشةِ، فَضلًا عَن تَعزِيزِ التَّخفيضَاتِ الضَّرِيبيَّةِ، كَمَا تضمَّنَتْ تِلكَ المَجمُوعةُ تَقدِيمَ حُزَمٍ مَاليَّةٍ تَحفِيزيَّةٍ وَاسِعةِ النِّطَاقِ، بِالإضَافةِ إلى زِيادةِ الاستجَابةِ المَاليَّةِ مِن قِبل دُوَلِ مَجمُوعةِ السَّبْعَة وَتَعزِيزِ التَّعاونِ وَالتَّنْسِيقِ فِيما يتعلقُ بِتَقدِيمِ حُزَمٍ تَحفِيزيَّةٍ مَاليَّةٍ عَالَميَّةٍ.

وَاشتملَت **المَجمُوعةُ الرَّابِعةُ** عَلَى الاستِجَابةِ التَّنظِيميَّةِ لِلحفَاظِ عَلَى التَّوازنِ بينَ الاستقرَارِ المَاليّ، وَسلامةِ النِّظَامِ المَصرفِيّ، وَاستدامةِ النَّشاطِ

الاقْتِصَاديّ، وَالَّتِي تضمَّنَتْ تَشجيعَ البنُوكِ عَلَى اتِّباعِ نَهْجٍ أَكْثَرَ مرونةً ضِمن القَواعدِ القَائِمةِ وَالقيامَ بِإِعَادةِ المُفاوَضاتِ فِيما يتعلقُ بِالشُّروطِ الخَاصَّةِ بِالقُروضِ، وَالإفصَاحَ عَن المَخاطِرِ، وَالتَّواصلَ بِشأنِ الأَثرِ المُترتِّبِ عَلَى انتشارِ الفَيْرُوس عَلَى ضمانِ انتظامِ السُّوقِ، بِالإضافةِ إِلى تَدابيرِ الدَّعمِ الإضافيَّةِ المُتعلِّقةِ بِتَقديمِ الدَّعمِ وَالإعفاءِ الضَّريبي لِصِغَارِ المُقترِضِين، وَدَعم البنُوكِ مِن خِلالِ بَرامجِ ضمَانَاتِ الائتمَانِ وَشراءِ الأُصولِ. واشتملَت المَجمُوعة الخامِسةُ عَلَى التَّعاونِ وَالتَّنسيقِ العَالَميّ، وَالَّتِي تضمَّنَتْ تَعزِيزَ السِّياسَاتِ الوِقائيَّةِ مِن قِبل دُوَلِ مَجمُوعة السَّبْعَة وَالاقْتِصَادات الكُبرى لِاحتواءِ مُعدَّلاتِ الإِصَابةِ بِالفَيْرُوسِ، وَدَعمِ تَدفُّقِ الإمدَادَاتِ الطِّبيَّةِ وَغَيْرِها، كَمَا اشتملَتْ هَذهِ المَجمُوعةُ عَلَى الإجرَاءَاتِ المُتعلِّقةِ بِتقويةِ النُّظُمِ الإداريَّةِ؛ لِتَعزِيزِ قُدرتِها عَلَى الاستِجَابَةِ، بِالإضَافةِ إِلى استعدادِ صُندوقِ النَّقْدِ الدُّوَليّ إِلى تَعبِئَةِ تريليون دُولَار لِمُساعدةِ الدُّوَلِ الأَعضَاءِ عَلَى تَخطِّي التَّدَاعِياتِ الاقْتِصَاديَّةِ وَالمَاليَّةِ وَالاجتمَاعيَّةِ لِفَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ. (IMF, World Economic Outlook, 2020)

٢) فيْرُوسُ كُورُونا المُسْتَجِدُّ وَسُوقُ العَمَلِ:

أَصدرَتْ مُنَظَّمَةُ العَمَلِ الدُّوَليَّةُ، فِي إبريلَ ٢٠٢٠، مُتابعةً لِتَدَاعِياتِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ وَسُوقِ العَمَلِ، وَعرضَ التَّقرِيرُ التَّدَاعِياتِ الخَاصَّةَ بِانتشَارِ الفَيْرُوسِ عَلَى سُوقِ العَمَلِ؛ حيثُ إِنَّ الغَلْقَ الجُزْئِيَّ لِلأَنْشِطَةِ الاقْتِصَاديَّةِ أَثَّرَ عَلَى حَوالي ٢.٧ مِليار عَامِلٍ يُمثِّلُون حَوالي ٨١% مِنْ قُوةِ العَمَلِ العَالَميَّةِ.

وَأَكَّدَ التَّقرِيرُ أَنَّ الشَّرِكَاتِ العَامِلةَ فِي مُختلفِ القِطَاعَاتِ تواجهُ خَسارةً كبيرةً، ممَّا يهددُ استمرارَها وَيعرِّضُها لِخطرِ الإفلَاسِ، وَخاصَّةً الشَّرِكَاتِ الصَّغيرةَ الَّتِي يكونُ فِيها العَامِلون مُعرَّضِين لِخَسارةِ عَمَلِهم، وَيُعدُّ الأَثرُ السَّلبيُّ لِانتشَارِ الفَيْرُوسِ كَبيرًا، خَاصَّةً عَلَى العِمَالةِ غَيْرِ المُؤمَّنِ عَلَيها، وَعَلَى

العَامِلِين فِي الاقْتِصَادِ غَيْرِ الرَّسمي، وَأَشَارَ التَّقريرُ إلى أنَّ تَقْلِيصِ العِمَالَةِ بَدأَ عَلَى نِطاقٍ وَاسِعٍ؛ سواءً مِن حيث خَفْضِ عددِ سَاعَاتِ العَمَلِ، أَمْ فِي تَسرِيحِ العَامِلِين، وَأَوضحَ التَّقريرُ أنَّ تَقدِيراتِ مُنَظَّمةِ العَمَلِ الدُّوَليَّةِ تُشيرُ إلى تَراجُعِ سَاعَاتِ العَمَلِ بِحَوالي ٦.٧% فِي الرُّبعِ الثَّانِي مِنْ عَامِ ٢٠٢٠، وَهو مَا يُعادلُ ١٩٥ مليون عَامِلٍ بِدوامٍ كَامِلٍ.

وَأَشَارَ التَّقرِيرُ إلى أنَّ النِّسبَةَ العُظمى مِنْ فُقدَانِ الوَظَائِفِ ستكونُ فِي القِطَاعَاتِ الأَكْثَرِ تَأثُّرًا بِانتشَارِ الفَيْرُوسِ، فتُشيرُ تَقديراتُ مُنَظَّمةِ العَمَلِ الدُّوَليَّةِ أنَّ حَوالي ١.٢٥ مِليار عَامِلٍ يُمثِّلُون نَحو ٣٨% مِن قُوةِ العَمَلِ العَالَميَّةِ يَعملُون فِي القِطَاعَاتِ الأَكْثَرِ تأثُّرًا بِالأَزْمةِ، وَهو الأَكْثَرُ عُرضةً لِفقدانِ وَظائِفِهم، وَتتمثلُ تِلكَ القِطَاعَاتُ فِي تِجارةِ التَّجْزِئَةِ، وَالخَدمَاتِ الغِذَائِيَّةِ وَالتَّصنِيعِ. أمَّا بِالنِّسبَةِ لِلدُّولِ المُنخفضةِ وَالمُتوسِّطةِ الدَّخلِ، فإنَّ القِطَاعَاتِ المُتضرِّرةَ لَدَيها نِسبَةٌ كَبيرةٌ مِن العَامِلِين فِي الاقْتِصَادِ غَيْرِ الرَّسميّ، وَالَّذِين يصعبُ حصولُهم عَلَى الخَدمَاتِ الصِّحيَّةِ وَخَدمَاتِ الحِمايةِ الاجْتِمَاعيَّةِ، وَبِالتالي بِدون وجودِ إجرَاءَاتٍ جَيدةٍ لِلتَّعاملِ مَعَ التَّدَاعِياتِ الخَاصَّةِ بِانتشَارِ الفَيْرُوسِ، سيُواجهُ هَؤُلاءِ العَامِلون خطرَ الفَقرِ وَصُعوبةَ استعادةِ أعمالِهم خِلالِ فَتْرَةِ استعادةِ النَّشاطِ الاقْتِصَاديّ بعدَ الأَزْمةِ.

وَأَكَّدَتْ مُنَظَّمةُ العَمَلِ الدُّوَليَّةُ أنَّ الوَضْعَ النِّهائِي الخَاصَّ بِالخَسائِرِ الوَظِيفيَّةِ حولَ العَالَمِ سيتمُّ تحديدُه وَفْقًا لِمَدَى انتشَارِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ وَالإجرَاءَاتِ الَّتِي تمَّ اتِّخاذُها لِلتَّخفِيفِ مِن آثارِهِ، وَبِالتالي يجبُ أنْ تُركزَ السِّياسَاتُ وَالإجرَاءَاتُ الَّتِي تتخذُها الدُّولُ عَلَى تَقدِيمِ الدَّعمِ لِلعَامِلِين وَالشَّرِكَاتِ لِحمايةِ سُبُلِ العَيشِ، وَالشَّرِكَاتِ ذَاتِ الجَدوَى الاقْتِصَاديَّةِ، وَخاصَّةً فِي القِطَاعَاتِ المُتضرِّرةِ.

وَقدَّمَتْ مُنَظَّمةُ العَمَلِ الدُّوَليَّةُ إطَارًا لِلسِّياسَاتِ يتضمَّنُ أربعةَ مَحاورٍ أساسيَّة لِمُحارَبةِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ، وَفْقًا لِمَعاييرِ العَمَلِ الدُّوَليَّةِ، وَيتمثلُ المِحورُ الأوَّلُ فِي تَحفِيزِ الاقْتِصَادِ وَالتَّوظِيفِ، وَيُركِّزُ عَلَى تَعزِيزِ السِّياسةِ

المَاليَّةِ وَالنَّقْديَّةِ، وَتَقدِيم الدَّعمِ لِقِطَاعَاتٍ بِعينِها بِمَا فِي ذَلِكَ قِطَاعُ الصِّحَّةِ. أمَّا المِحورُ الثَّانِي فيُركزُ عَلَى دَعمِ الشَّرِكَاتِ وَالوظائِفِ وَالدُّخُولِ بِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعزِيزِ الحِمايةِ الاجْتِمَاعيَّةِ لِلجميعِ، وَتَنْفِيذِ إجرَاءَاتٍ لِلحفَاظِ عَلَى العِمَالَةِ، وَتَقدِيمِ الدَّعمِ المَالِيّ وَالإعفَاءاتِ الضَّرِيبيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ. أمَّا المِحورُ الثَّالِث فيَعنِي بِحِمَايةِ العَامِلِين فِي أَمَاكِنِ العَمَلِ، وَيضمُّ تَقوِيةَ إجرَاءَاتِ السَّلَامَةِ وَالصِّحَّةِ المِهنيَّةِ، وَتَطبِيقَ تَرتِيباتٍ مُختلفةٍ لِلعَمَلِ مِثل العَمَلِ عَن بُعدٍ، وَمَنْعِ التَّمييزِ وَالاستبعادِ فِي العَمَلِ، وَإتاحةِ الخَدمَاتِ الصِّحيَّةِ لِلجميعِ، وَزِيادةِ الحصولِ عَلَى إجازاتٍ مَدفُوعةِ الأَجرِ. أمَّا المِحورُ الرَّابِعُ فيتمثلُ فِي الاعتمَادِ عَلَى الحوارِ المُجتمَعِي لِلوصولِ إلى حلولٍ لِمُواجَهةِ الفَيْرُوسِ، وَيضمُّ هَذَا المِحورُ تَعزِيزَ قُدرةِ كلٍّ مِن أَصحَابِ الأَعمَالِ وَالعَامِلِين بِالشَّرِكَاتِ وَالمُؤسَّساتِ، وَقُدرةِ الحكُومةِ بِالإضَافَةِ إلى تَعزِيزِ الحوارِ المُجتمَعِي لِلوصولِ إلى حلولٍ لِمُواجَهةِ تَدَاعِياتِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ.

وَأشارَ التَّقرِيرُ إلى أنَّ هُناكَ مَجمَوعةً مِن الإجرَاءَاتِ الأُخرى الَّتِي يجبُ أنْ يتمَّ وَضْعُها فِي الاعتبارِ بِجانِبِ المَحاورِ المُشَارِ إليها، وَتتضمنُ تِلكَ الإجرَاءَاتُ الدَّعمِ الفَوريّ لِلأفرادِ وَالقِطَاعَاتِ الأَكْثَرِ تضرُّرًا، وَخاصَّةً العَامِلِين فِي الاقْتِصَادِ غَيْرِ الرَّسميّ، بِالإضَافةِ إلى ضمَانِ اسْتِخدَامِ المَوارِدِ المَاليَّةِ العَامَّةِ لِدَعمِ التَّوظِيفِ، وَمِن المُمكنِ أنْ تقومَ الشَّرِكَاتُ بِتَقدِيمِ الدَّعمِ المَالِيّ وَغَيْرِ المَالِيّ لِلحفَاظِ عَلَى العِمَالَةِ وَخَلْقِ وظائِفَ، وَأكَّدَ التَّقرِيرُ عَلَى ضَرورةِ أنْ تأخذَ كلُّ دَوْلَةٍ فِي اعتبارِها سياقَها المَحلِّي وَالهيكلَ الاقْتِصَاديَّ الخَاصَّ بِها عندَ اتِّخاذِ أيَّ إجرَاءَاتٍ تتعلَّقُ بِالتَّعاملِ مَعَ تَدَاعِيَاتِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ. ILO, (2020)

٣) أَثَرُ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ عَلَى الاقْتِصَادِ الإفريقيِّ:

أَصدرَ الاتِّحادُ الإفريقيُّ تَقريرًا، فِي إبريلَ ٢٠٢٠، حَولَ أَثرِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ عَلَى الاقْتِصَادِ الإفريقيّ، وَتَطرَّقَ التَّقريرُ إلى السِّياقِ العَالَمي لِلاقْتِصَادِ فِي ظِلِّ انتشَارِ فَيْرُوس كُورُونا المُسْتَجِدّ، بِمَا فِي ذَلِكَ مِن الأَثرِ المُتوقَّعِ عَلَى النُّمُوّ الاقْتِصَاديّ العَالَميّ وَبعضِ القِطَاعَاتِ المُتضرّرةِ مِثل قِطَاعِ الطَّيرانِ المَدنيّ، بِالإضَافةِ إلى إلقاءِ الضَّوْءِ عَلَى الحُزَمِ التَّحفِيزيَّةِ الَّتِي قدَّمَتْها بعضُ المُنَظَّماتِ الدُّوَليَّةِ وَدُولُ العَالَمِ.

وَأَوضحَ التَّقريرُ أنَّ هُناكَ العديدَ مِن القِطَاعَاتِ الَّتِي تأثَّرَتْ سَلبًا عَلَى المُستَوى الإفريقيّ مِثل قِطَاعَاتِ السِّياحَةِ، النَّقْلِ، وَالبترُولِ. فقَبلَ أَزْمةِ كُورُونا، كَانَ مِن المُتوقَّعِ أنْ يصلَ مُعدَّلُ النُّمُوّ فِي إفريقيا فِي عَامِ ٢٠٢٠ إلى ٣.٤%، إلَّا أنَّه فِي ظِلِّ الأثرِ السَّلبي عَلَى القِطَاعَاتِ المُختلفةِ، فمِن المُستحيلِ الوصولُ إلى مِثل هَذهِ المُعدَّلاتِ؛ حيثُ قدَّرَ التَّقريرُ مُعدَّلَ النُّمُوّ فِي إفريقيا إلى سَالِبِ ١.١%، كَمَا أشارَ التَّقريرُ إلى خَسارةِ كلٍّ مِن قِطَاعَي السِّياحَةِ وَالسفرِ فِي إفريقيا حَوالي ٥٠ مِليار دُولَار، وَعَلَى الأقلّ ٢ مليون وَظيفةٍ مُباشِرةٍ وَغَيْرِ مُباشِرةٍ، وَأشَارَ التَّقريرُ إلى أنَّ انتشَارَ الفَيْرُوسِ سيُؤدي إلى خَفْضِ الوَارِداتِ وَعَجْزٍ فِي السِّلعِ الأَسَاسيَّةِ الوَارِدةِ مِن الصّينِ فِي الأسَاسِ.

وَقدَّمَ التَّقريرُ مَجمُوعةً مِن التَّوْصِيَّاتِ لِدُولِ الاتِّحادِ الإفريقيّ لِلتَّعاملِ مَعَ التَّدَاعِياتِ الاقْتِصَاديَّةِ وَالمَاليَّةِ وَالاجْتِمَاعيَّةِ لِانتشَارِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ، وَجَاءَ أَبْرَزُها فِي ضَرورةِ مُراجَعةِ الدُّولِ الإفريقيَّةِ لِمُوازَناتِها وَإعطاءِ الأَولويَّةِ فِي الإنفَاقِ لِنُظُمِ الرّعَايةِ الصّحيَّةِ بِمَا فِي ذَلِكَ البِنيةُ التَّحتيَّةُ وَشراءُ المُنتجاتِ الدَّوَائيَّةِ وَالطِّبيَّةِ وَالمُعداتِ وَالموادِّ المَطلُوبةِ لِمُكافَحةِ انتشَارِ الفَيْرُوسِ.

فَضلًا عَن ذَلِكَ، اشتملَت الإجرَاءَاتُ الفوريَّةُ الَّتِي أَوصَى بِها التَّقريرُ عَلَى إنشاءِ صُندوقٍ لِلطَّوارِئِ يعملُ عَلَى تَعزِيزِ الحِمايةِ الاجْتِمَاعيَّةِ وَاستهدافِ العَامِلِين فِي الاقْتِصَادِ غَيْرِ الرَّسمي الَّذِين لا يتمتعُون بِالحمَايةِ الاجْتِمَاعيَّةِ وَالَّذِين تأثَّرُوا بِشدةٍ مِن انتشَارِ الفَيْرُوسِ، بِالإضَافةِ إلى زِيادةِ التَّمْوِيلِ المُتعلّقِ

بِالبحُوثِ الطِّبيَّةِ، وَشجَّعَ التَّقريرُ الدُّولَ عَلَى العَمَلِ مَعَ الحكُوماتِ وَالمُجتمعَاتِ المَحليَّة ورُوَّاد الأَعمَالِ لإيجادِ حلولٍ لِلوِقَايَةِ وَالعِلاجِ وَفْق السِّياق المَحلّي، وَتَسهِيلِ الوصُولِ إلى المَعلُوماتِ وَتَقدِيمِ الدَّعمِ القَانُونِيّ؛ لِتَسهِيلِ تَنفِيذِ الحلولِ المُبتكَرةِ، بِالإِضَافةِ إلى تَعزِيزِ مُشارَكةِ المَعلُوماتِ وَالبيانَاتِ المُختلفةِ وَالحدِّ مِن التَّرويجِ لِلمَعلُوماتِ المَغلُوطةِ.

وَأَوصَى التَّقريرُ بِالعَمَلِ عَلَى دَعمِ الإنفَاقِ، مِن خِلالِ الاقْتِرَاضِ لِصَناديقِ الطَّوارِئِ؛ وذَلِكَ نظرًا إلى أنَّ سِعرَ الفَائِدةِ مُنخفِضٌ فِي عَامِ ٢٠٢٠، وَأنَّ كَثيرًا مِن الدُّولِ ستتعرضُ إلى عَجْزٍ فِي المُوازَنةِ؛ نتيجةً لِلأَوضَاعِ المُصاحِبةِ لِأَزْمةِ كُورُونا، مِن خِلالِ انخفَاضِ الإيرَادَاتِ الضَّريبيَّةِ وَزِيادةِ الإنفاقِ العامّ، وَأشارَ التَّقريرُ إلى ضَرورةِ اتِّخاذِ التَّدابيرِ الاقْتِصَاديَّةِ وَالمَاليَّةِ اللَّازِمةِ لِتَقدِيمِ الدَّعمِ لِلشَّرِكَاتِ الصَّغيرةِ وَالمُتوسِّطة وَالأَفرَادِ، وَطَالَبَ التَّقريرُ البنُوكَ المَركَزيَّةَ فِي الدُّولِ الإفريقيَّةِ بِخَفْضِ سِعرِ الفَائِدةِ؛ لِتَمكِينِ الشَّرِكَاتِ مِن الحصولِ عَلَى قُروضٍ بِتَكْلِفةٍ مُنخفضةٍ، بِالإِضَافةِ إلى تَزْوِيدِ البنُوكِ التِّجاريَّةِ بِالسُّيولةِ اللَّازِمةِ لِدَعمِ الأَنشطَةِ التِّجاريَّةِ.

وَتضمَّنَت التَّوْصِيَّاتُ إلغاءَ أو تأجيلَ الفَائِدةِ عَلَى المَدفُوعاتِ بِكُروتِ الائتمَانِ وَسنداتِ الشَّرِكَاتِ، بِالإِضَافةِ إلى إعدَادِ حُزَمٍ اقْتِصَاديَّةٍ تَحفِيزيَّةٍ لِتَقْلِيلِ أَثرِ الفَيْرُوسِ عَلَى الاقْتِصَادِ الوَطنيّ، وَوَقْفِ الضَّرَائِبِ عَلَى القِطَاعَاتِ المُتأثِّرةِ، وَإعادةِ التَّفاوضِ فِيمَا يتعلَّقُ بِشُروطِ وَخُططِ سدادِ الدُّيُونِ الخَارِجيَّةِ بِمَا فِي ذَلِكَ تَعليق مَدفُوعاتِ أَسْعَارِ الفَائِدةِ فِي وَقتِ الأَزْمةِ مَعَ اتِّخاذِ إجرَاءَاتٍ لِمُفوضيَّةِ الاتِّحادِ الإفريقيّ؛ لِلعَمَلِ عَلَى إلغاءِ الدُّيُونِ الخَارِجيَّةِ الإفريقيَّةِ، وَالَّتِي تبلغُ نَحوَ ٢٣٦ مِليار دُولَار أمريكيّ، وَتَعزِيزِ التَّعاونِ وَالتَّضامنِ وَالتَّنسِيقِ وَنَقْلِ الخِبراتِ بينَ الدُّوَلِ الأَعضاءِ فِي الاتِّحادِ الإفريقيّ، وَإعدَادِ آليَّةٍ لِلتَّنسِيقِ لِمُراقَبةِ انتشَارِ

الفَيْرُوسِ، وَتَحدِيدِ السِّياسَاتِ الَّتِي تمَّ اتِّخاذُها مِن قِبل الدُّوَلِ الأَعضَاءِ لِمُواجَهةِ تَدَاعِيَاتِ انتشَارِ الفَيْرُوسِ.

أمَّا فِيمَا يتعلَّقُ بِالتَّعاملِ مَعَ التَّدَاعِيَاتِ المُتعلِّقةِ بِانتشَارِ الفَيْرُوسِ بَعد انحسارِهِ أَوصَى الاتِّحادُ الإفريقيُ فِي تَقرِيرِهِ بِضرورةِ تنوُّعِ وَتَحوِيلِ الدُّولِ الإفريقيَّةِ مِن خِلالِ تَعزِيزِ القُدُراتِ الإنتاجيَّةِ لِلقِطَاعِ الخَاصِّ الإفريقيّ؛ لِلقيامِ بِتَحوِيلِ الموادِّ الخامِّ مَحلِّيًّا بِجانبِ السَّعْي لِضمَانِ وجودِ استِجَابَةٍ عَالَميَّةٍ لِلتَّنسِيقِ فِيمَا يتعلَّقُ بِاستمرَارِ التَّدفُّقاتِ المَاليَّةِ، بِمَا فِي ذَلِكَ الاستثمَارُ الأَجْنَبِيُّ المُباشِرُ، وَالمُساعداتُ الإنمائيَّةُ الرَّسميَّةُ، بِالإضَافةِ إِلى زِيادةِ الإنتاجِ الزِّراعِيّ لِتَحسينِ سَلَاسِلِ القِيمةِ الغِذَائِيَّةِ، وَالاستفادةِ مِن الثَّوْرَةِ الرَّقْمِيَّةِ لِتَحوِيلِ الاقْتِصَادِ الإفريقيّ، بِمَا يُحقِقُ رُؤْيةَ إفريقيا ٢٠٦٣، وَالإسراعِ فِي تَنفِيذِ مِنطقةِ التِّجارةِ الحُرةِ القاريَّةِ. (African Union, 2020)

٤) الأَوْلَوِيَّاتُ وَالمَبَادِئُ المُلحَّةُ لِإدارةِ الأَثرِ الاقْتِصَاديِّ العَالَميِّ لِفَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ:

قامَ المُنتَدى الاقْتِصَاديُّ العَالَميُّ فِي عامِ ٢٠٢٠، بِإصدارِ تَقرِيرٍ تحتَ عُنْوَانِ **(الأَوْلَوِيَّاتُ وَالمَبَادِئُ المُلحَّةُ لِإدارةِ الأَثرِ الاقْتِصَاديِّ العَالَميِّ لِفَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ)**، وخَلصَ التَّقرِيرُ إِلى مَجمُوعةٍ مِن التَّوْصِيَّاتِ الَّتِي تمثلُ المَبَادِئَ الأَسَاسيَّةَ وَالسِّياسَاتِ الَّتِي يجبُ عَلَى الدُّوَلِ أَنْ تضعَها فِي الاعتبارِ كأَوْلَوِيَّاتٍ رَئيسةٍ فِي التَّعاملِ مَعَ أَزْمةِ انتشَارِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ، وَاعتبرَ التَّقرِيرُ السِّيَاسَاتِ المُتعلِّقةَ بِالقِطَاعِ الصِّحِّيِّ هي الأَوْلَوِيَّةُ الأُولى بِمَا يشملُه مِن الحِفَاظِ عَلَى الأَرْوَاحِ، وَدَعمِ إنتاجِ اللَّقَاحَاتِ اللَّازِمةِ لِمُواجَهةِ الفَيْرُوسِ، وَبِالإضَافةِ لِلسِّيَاسَاتِ المُتعلِّقةِ بِالقِطَاعِ الصِّحِّيِّ أَشَارَ التَّقرِيرُ إِلى ضرورةِ الدَّعمِ وَتَقدِيمِ المُساعداتِ اللَّازِمةِ لِلمَشْرُوعاتِ الصَّغيرةِ وَالمُتوسِّطةِ؛ لِتجنُّبِ خَطرِ الإفلَاسِ، وَكذَلِكَ استمرار دَعمِ الأُسَرِ وَالعَامِلِين الأَكْثَرِ احتياجًا؛ حيثُ إِنَّ شَبكَاتِ الأَمانِ الاجتمَاعي المَوجُودةَ لم تكنْ كافيةً لِلتَّعاملِ مَعَ الأَزْمةِ الحَاليَّةِ وَتَغطيةِ كافَّةِ الأُسَرِ وَالعَامِلِين الأَكْثَرِ احتياجًا.

فتتأثرُ مَجمُوعاتٌ كبيرةٌ مِن العَامِلِين بِصورةٍ سلبيَّةٍ؛ بِسببِ التَّدَاعِيَاتِ الاقْتِصَاديَّةِ لِلأَزْمةِ، وَخاصَّةً العَامِلِين الأَكْثَرَ عُرضَةً لِلخَطرِ، وَهم الَّذِين يعتمدُ عَمَلُهم عَلَى التَّفاعلِ المَاديّ (وجهًا لِوجهٍ) وَلا يستطيعُون العَمَلَ فِي المَنزلِ، مِثل العَامِلِين فِي الرِّعايةِ الصِّحيَّةِ، قِطَاعِ الغِذَاءِ، الخَدمَاتِ اللوجستيَّة، فقد أقدمَتْ عديدٌ مِن الدُّولِ حولَ العَالَمِ عَلَى تَقدِيمِ خُططٍ لِدَعمِ العَامِلِين وَفْق عددِ ساعاتٍ مُنخفضةٍ، وَوَضْع شُروطٍ عَلَى شَرِكَاتِ القِطَاعِ الخاصّ فِي حالةِ حصولِها عَلَى الدَّعمِ لِعدمِ تَسرِيحِ العَامِلِين، وَبِالتالي فَإِنَّ حمايةَ أَكْبَرِ عددٍ مِن الوَظَائِفِ سيسهمُ فِي تَعَافِي الاقْتِصَادِ بَعد الأَزْمةِ.

وَأَوضَحَ التَّقرِيرُ أنَّه نتيجةً لِعدمِ استيعابِ شَبكَاتِ الأَمَانِ الاجتمَاعِيّ الحَاليَّةِ لِلمُتضرِّرِين مِن الأَزْمةِ الحَاليَّةِ، قامَتْ العديدُ مِن الدُّولِ بِتَوسِيعِ التَّغطِيةِ الخَاصَّةِ بِبَرامجِ البطَالَةِ؛ لِتقومَ بِتَغطيةِ عددٍ أَكْبَرَ مِن العَامِلِين، كَمَا أَشارَ التَّقرِيرُ إِلى أنَّه مِن المُمكنِ أنْ تلجأَ الدُّولُ إِلى وَقْفِ الدُّيُونِ لِلأُسَرِ الَّتِي لَدَيها قُروضٌ عَقَارِيَّةٌ كأداةٍ سِياسيَّةٍ لِتَوفِيرِ مِسَاحةٍ مَاليَّةٍ إِضَافيَّةٍ، وَأَوصَى التَّقرِيرُ بِتَعزِيزِ المَدفُوعاتِ الرَّقْمِيَّةِ لِلمُساهَمةِ فِي تَعزِيزِ التَّغْطِيةِ الخَاصَّةِ بِبَرامجِ الدَّعمِ المُختلفةِ.

وَأَكَّدَ التَّقرِيرُ عَلَى قَضِيَّةِ الدَّعمِ المَاليّ لِلدُّولِ مُنخفضةِ وَمُتوسِّطةِ الدَّخلِ؛ حيثُ إِنَّ انتشَارَ الفَيْرُوسِ يتطلبُ التَّضَامنَ مَعَ الدُّولِ مُنخفضةِ وَمُتوسِّطةِ الدَّخلِ، وَتَقدِيم الدَّعمِ المَاليّ لها لِمَا تُعانيه مِن ضَعْفٍ لِلنُّظُمِ الصِّحيَّةِ وَشَبكَاتِ الأَمانِ الاجتمَاعيّ مَعَ السَّعْي لِوَقْفِ الدُّيُونِ وَتَوفِيرِ دَعمٍ إِضَافِي مِن الدُّولِ المُتقدِّمةِ.

وَيشيرُ التَّقرِيرُ لِلتَّوسُّعِ فِي أَوْلَوِيَّاتِ السِّيَاسَةِ العَالَميَّةِ التَّقلِيديَّةِ لِمَا كَشفَتْ عَنه أَزْمةُ فَيْرُوسِ كُورُونا مِن قُصورٍ شَديدٍ فِي العَدِيدِ مِن القَضَايا وَالقِطَاعَاتِ مِنها الرِّعايةُ الصِّحيَّةُ، وَالأُجورُ، وَأَنظمةُ شَبكَاتِ الأَمانِ الاجتمَاعِي، وَعدمُ

المُساواةِ، وَتَعزِيزُ البِنيةِ التَّحتيَّةِ الرَّقْميَّةِ، الشَّراكةُ بينَ القِطَاعَين العامّ وَالخَاصّ، تَنسِيقُ الأَنشطةِ الخَاصَّةِ بِالبحوثِ وَالتَّطوِيرِ، تَعزِيزُ جَودةِ الوَظَائِفِ وَالتَّدرِيبِ، وَالعَمَلُ عَلَى تَحسِينِ الصّناعَاتِ بِمَا يعززُ مِن الحدِّ مِن انبعَاثَاتِ الكَرْبُونِ.
(World Economic Forum, 2020)

٥) فَيْرُوس كُورُونا المُسْتَجِدّ: (الأَثَرُ وَالاسْتِجَابَةُ)

أَصدرَ مَكتَبُ مِنطقةِ شَرقِ آسيا وَالمُحيطِ الهَادِئِ التَّابِعُ لِلبنَكِ الدُّوَليّ تَقرِيرًا حَولَ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ: (الأَثرُ وَالاسْتِجَابَةُ)، فِي عَامِ ٢٠٢٠، وَتناولَ التَّقرِيرُ أَثرَ الفَيْرُوسِ عَلَى الاقْتِصَادِ العَالَمي وَالتوقُّعاتِ المُتعلّقةَ بِالنُّمُوّ، وَالنُّظُمَ الصّحيَّةَ، وَأَثرَ انتشَارِ الفَيْرُوسِ عَلَى مُعدَّلاتِ الفَقرِ، وَأَوصَى التَّقرِيرُ بِضَرورةِ الاستثمَارِ فِي جاهزيَّةِ النُّظُمِ، مِن خِلال إعداد سِيَاسَاتٍ وِقَائِيَّةٍ طَويلةِ المَدَى؛ حيثُ يعتمدُ مُستَوى الوِقَايَةِ عَلَى دَرجَةِ جَاهزيَّةِ النّظَامِ الصّحيّ وَمُستَوى هَشَاشَةِ المُواطنِين.

وَأَشَارَ التَّقرِيرُ إِلى ضَرورةِ أَنْ تأخذَ تِلكَ السّيَاسَاتُ فِي الاعتبارِ الروابطَ بينَ سَلَامةِ الغِذَاءِ وَصِحَّةِ المُواطنِين، وَأَنْ تقومَ الدُّولُ بِتَقدِيمِ الدَّعمِ لِلعَامِلِين فِي مَجالِ الرّعَايةِ الصّحيَّةِ وَالأدويةِ وَالأَجْهزةِ لِلتَّعاملِ مَعَ الحالاتِ الخَاصَّةِ بِفَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ، بِالإِضَافةِ إِلى تَخْصِيصِ الموارِدِ اللَّازِمةِ لِتَوْعِيةِ المُواطِنِين وَضرورةِ حِمايةِ الأفرادِ وَالشَّرِكَاتِ مِن الآثارِ الاقْتِصَاديَّةِ لِانتشَارِ الفَيْرُوسِ، مِن خِلالِ تَوفيرِ التَّحوِيلاتِ النَّقْدِيَّةِ، وَإِعانَاتِ الأُجورِ، وَتخفيضَاتِ الضَّرائِبِ لِلأفرادِ وَالشَّرِكَاتِ المُتضرّرةِ، وَأَنْ تقومَ البنُوكُ المَركَزيَّةُ بِتَخفِيفِ القُيودِ المَاليَّةِ، مِن خِلالِ خَفْضِ أَسْعَارِ الفَائِدةِ، وَتَوفِيرِ السُّيولَةِ النَّقْدِيَّةِ الكَافِيةِ لِلبنُوكِ وَالمُؤسَّساتِ المَاليَّةِ غَيْرِ المَصرفِيَّةِ، وَالعَمَلِ عَلَى تَخفِيفِ شُروطِ الائتمَانِ، وَتَوفِيرِ الدَّعمِ خَاصَّةً المَشْرُوعاتِ الصَّغيرةِ وَالمُتوسّطةَ المُتضرّرةَ مِن الفَيْرُوسِ، وَضَرورةِ عَمَلِ الهَيْئَاتِ الحكُوميَّةِ مَعَ البنُوكِ وَالمُؤسَّساتِ المَاليَّةِ لِلتأكُّدِ مِن تكيُّفِها السريعِ لِتَخفِيفِ الآثارِ السَّلبيَّةِ لِلصَّدمَةِ، وَمَعَ وَضْعِ شفافيَّةِ النّظَامِ المَاليّ فِي الاعتبَارِ.

وَأَوصَى التَّقرِيرُ بِضَرورةِ فَتْحِ التِّجارةِ بينَ الدُّولِ؛ حيثُ إنَّه نتيجةً لِانتشَارِ الفَيْرُوسِ قامَت العديدُ مِن الدُّولِ بِفَرْضِ قُيودٍ صَارِمةٍ عَلَى المُنتجَاتِ الطِّبيَّةِ، ممَّا له أَثرٌ بَالِغُ الضررِ عَلَى كثيرٍ مِن الدُّولِ، وَبِالتالي يجبُ أنْ تَعملَ الدُّولُ وَخاصَّةً دُولَ مَجمُوعةِ العِشرِين وَالدُّولَ الأعضاءَ فِي مُنَظَّمةِ التِّجارةِ العَالَميَّةِ عَلَى عدمِ تَقييدِ صَادِراتِ المُنتجاتِ الطِّبيَّةِ ذات الصِّلةِ بِفَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ.

وَفِيما يتعلَّقُ بِالسِّيَاسَاتِ الخَاصَّةِ بِالحدِّ مِن الفَقرِ، فقد قدَّمَ التَّقرِيرُ مَجمُوعةً مِن الإجرَاءَاتِ الَّتِي يمكنُ أنْ تساعدَ فِي تَقْلِيلِ الأَثرِ عَلَى مُستَوى مَعيشةِ الأَفرادِ، وَانقسمَتْ تِلكَ الإجرَاءَاتُ إلى الإجرَاءَاتِ المُتعلِّقةِ بِاحتوَاءِ انتشَارِ الفَيْرُوسِ وَتَخفِيفِ أَثرِهِ عَلَى الصِّحةِ مِثل تَقدِيمِ الإجَازَاتِ الصِّحيَّةِ مَدفُوعةِ الأَجرِ، وَتَوفِيرِ العِلاجِ المُدعَّمِ وَالمَجانيّ، وَالإجرَاءَاتِ المُتعلِّقةِ بِدَعمِ الفقراءِ وَالعَامِلِين المُتأثِّرِين بِغَلْقِ النَّشاطِ الاقْتِصَادي مثل تَوسِيعِ شَبَكَاتِ الأَمانِ وَالتَّأمِين الاجتمَاعِيّ، مِن خِلالِ تَقدِيمِ الدَّعمِ النَّقْديّ وَالعَينيّ، بِالإضَافةِ إلى تَقدِيمِ الدَّعمِ لِلشَّرِكَاتِ لِلحِفَاظِ عَلَى العَامِلِين، وَالسَّعْي لِتَحسِين خَدمَاتِ دَعمِ العَامِلِين، مِن خِلالِ التَّدرِيبِ وَتَنْمِيَةِ المَهَاراتِ وَتَوفِير فُرصِ العَمَلِ.

(World Bank East Asia and Pacific, 2020)

٦) قَائِمَة مُقترَحة لِضمَانِ الاستدَامَةِ مِن خِلالِ تَقييمِ تَدخُّلاتِ التَّعافِي الاقْتِصَاديِّ:

أَصدرَ البنكُ الدُّوَليُّ، فِي عامِ ٢٠٢٠، قَائِمَةً تضمُّ مَجمُوعةً مِن القضَايا بِعُنْوَانِ **(قَائِمَةٌ مُقترَحةٌ لِضمَانِ الاستدَامَةِ مِن خِلالِ تَقييمِ تَدخُّلاتِ التَّعافِي الاقْتِصَاديِّ)**، وَعَلَى الرَّغمِ مِن عدمِ وجودِ تَوْصِيَّاتٍ بِهَذهِ الوثيقةِ، إلا أنَّها تتضمَّنُ مَجمُوعةً مِن الأسئلةِ الَّتِي يجبُ أنْ تأخذَها الدُّولُ فِي الاعتبارِ؛ لِضمَانِ استدَامةِ تدخُّلاتِها المُتعلِّقةِ بِمُواجَهةِ تَدَاعِياتِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ.

وَانقسمَت القَائِمةُ إِلى الاعتباراتِ قصيرةِ الأجلِ وَالاعتباراتِ طَويلةِ الأجلِ، وَتضمَّنَت الاعتباراتُ قصيرةُ الأجلِ التَّدخُّلاتِ مِن جانِبِ الدَّوْلَةِ لِخَلْقِ فُرصِ عَمَلٍ جَديدةٍ وَتوازنها بينَ الجِنسَين، كَمَا تَطَرَّقَ التَّقريرُ لِلاعتبارَاتِ الخَاصَّةِ بِالأَنْشِطَةِ الاقْتِصَاديَّةِ الَّتِي تضمَّنَتْ إِلى أيّ مَدًى ساهَمَت التَّدخُّلاتِ فِي زِيادةِ الموادِّ الخامّ المُستورَدةِ، وَمَدَى استخدَامِ المُكوّناتِ المَحلّيَّةِ فِي السِّلعِ المُختلفةِ؟ وَهل التَّدخُّلاتُ تقومُ بِتَوليدِ الطَّلبِ فِي القِطَاعَاتِ الأَكْثَرِ تضرُّرًا؟ وَالسَّعْي لِتَلبيةِ احتياجَاتِ كافَّةِ القِطَاعَاتِ وَبِالأخصّ الأَكْثَرُ تضرُّرًا.

أمَّا بِالنِّسبةِ لِلاعتباراتِ طَويلةِ الأجلِ؛ فتُركزُ عَلَى رَأسِ المَالِ البَّشريّ وَالاجتمَاعيّ الَّتِي تتضمَّنُ بِنَاءَ المَهَاراتِ، التَّدريبَ لِلعَامِلِين، الاستثمارَ فِي البُحوثِ وَالتَّطويرِ، تحسينَ الصِّحةِ العَامَّةِ، الإنتاجيَّةَ المَحلّيَّةَ، وَتَعزيزَ نُظُمِ الحِمَايةِ الاجتمَاعيَّةِ، وَالسَّعْي لِغَلْقِ الفَجْوةِ فِي الوصولِ لِخَدمَاتِ البِنيةِ التَّحتيَّةِ الأَسَاسيَّةِ، وَالعَمَلَ عَلَى زِيادةِ النَّاتِجِ المَحلّي الإِجْمَاليّ، مِن خِلالِ الاستثمَارِ فِي خَدمَاتِ البِنيةِ التَّحتيَّةِ، بِالإِضَافَةِ إِلى مُعالَجةِ إِخفاقَاتِ السُّوقِ، وَتَحسينِ المُرونةِ وَالصُّمودِ لِلنُّظُمِ الاقْتِصَاديَّةِ وَالاجتمَاعيَّةِ فِي مُواجَهةِ الأَزماتِ، وَتَحسينِ قُدرةِ المُجتمَعِ عَلَى التَّكيُّفِ مَعَ الأَزماتِ. (World Bank , 2020)

٧) تَقرِير آفَاقِ الاقْتِصَادِ العَرَبِيّ:

أَصدرَ صُندوقُ النَّقْدِ العَرَبِيُّ، فِي عَامِ ٢٠٢٠، الإِصدارَ الحَادِي عشَر مِن تَقرِيرِ آفَاقِ الاقْتِصَادِ العَرَبِي، وَالَّذِي اعتمدَ عَلَى أَربعِ افتراضَاتٍ أساسيَّةٍ تتمثلُ فِي **الافتراضِ الأوَّل:** وهو أنَّ امتدادَ الأَثرِ الاقْتِصَاديّ لِفَيْرُوسِ كُورُونا، سيُؤدي إِلى تأثُّرِ الاقْتِصَادِ العَالَمي وَالاقْتِصَاداتِ العَرَبِيَّةِ بِصدمَاتِ جَانِبي العَرضِ وَالطَّلبِ، وَتزايدُ مُستَوياتِ عدمِ اليقينِ وَتَراجُعُ مُستَوياتِ ثِقةِ المُستثمِرِين وَالمُستهلِكِين سوفَ يُؤديان إِلى خَفْضِ الطلبِ الكُليّ، وَمِن ناحيةٍ أُخْرَى سيُؤدي إِغلاقُ بعضِ المَصانعِ وَتَعطيلُ سَلَاسِلِ التَّوريدِ إِلى اختناقَاتٍ فِي الإِمدادَاتِ تؤثرُ عَلَى مُستَوياتِ العَرضِ.

أمَّا **الافتراضُ الثَّانِي:** فيتمثلُ فِي مَساراتِ نُمُوِّ الاقْتِصَادِ العَالَمي؛ حيثُ إنَّه مِن المُتوقَّعِ نُمُوٌّ مُحدَّدُ الوَتِيرةِ لِلاقْتِصَادِ العَالَمي؛ نتيجةً لتَأثُّرِ عددٍ مِن الدُّولِ بِالتَّدَاعِياتِ الاقْتِصَاديَّةِ النَّاتِجَةِ عَن انتشَارِ الفَيْرُوسِ، وَمَا تُفضي إليه مِن تباطُؤٍ أَكْثَرَ مِن المُتوقَّعِ لِمُستَوياتِ الطَّلبِ الخَارِجِي وَالتِّجَارةِ الدُّوَليَّةِ؛ بِحيث يبدأُ الاقْتِصَادُ العَالَميُّ بِالتَّعافِي بدايةً مِن عَامِ ٢٠٢١.

وَيتعلَّقُ **الافتراضُ الثَّالِثُ** بِأسعارِ البِترولِ العَالَميَّةِ، وَالَّتِي تأثَّرَتْ بِالسَّلبِ؛ بِسببِ التَّراجُعِ فِي مُستَوياتِ الطَّلبِ عَلَى البِترولِ بِسببِ تَدَاعِياتِ فَيْرُوسِ كُورُونا، وَمَا نتجَ عَنه مِن انخفَاضِ مُستَوياتِ طَلبِ بعضِ القِطَاعَاتِ الرَّئيسةِ عَلَى الوقودِ مِثل قِطَاعَاتِ الصِّناعةِ وَالطَّيرَانِ وَالتِّجَارةِ.

أمَّا **الافتراضُ الرَّابِعُ،** فيتوقعُ استمرارَ المَوقِفِ التَّيسيريِّ لِلسِّياسَةِ النَّقْدِيَّةِ فِي البنُوكِ المَركَزيَّةِ العَالَميَّةِ مُمثَّلةً فِي مَجلِسِ الاحتياطِيِّ الفِيدرَاليِّ الأَمريكيِّ وَالبنكِ المَركَزيِّ الأوروبيِّ مَعَ السَّعْيِ لِتَراجُعِ أَسْعَارِ الفَائِدةِ لِتصلَ لِمُستَوياتٍ صِفْريَّةٍ، وَمُعاوَدةَ تَنفِيذِ بَرامجِ التَّيسيرِ الكَمِّي لِتَحفِيزِ البنُوكِ عَلَى مَنْحِ الائتمَانِ؛ بِهَدفِ التَّخفِيفِ مِن التَّبِعَاتِ الاقْتِصَاديَّةِ لِفَيْرُوسِ كُورُونا، وَهو الاتِّجاهُ الَّذِي ستتبعُه البنُوكُ المَركَزيَّةُ العَرَبِيَّةُ المُرتبطةُ عُمْلاتها بِالدُّولَار وَاليورُو، وَهو مَا سيُدعمُ اقْتِصَاداتِها فِي مُواجَهةِ هَذِهِ الظُّروفِ الاستثنَائِيَّةِ. (صُندوق النَّقْد العَرَبِيّ، ٢٠٢٠)

٨) تَقرِيرُ الأونكتاد (مُؤتَمرُ الأُمم المُتَّحدةِ لِلتِّجارةِ وَالتَّنْمِيَةِ): (أَزْمةُ فَيْرُوسِ كُورُونا: قِصَّةُ أَزْمةٍ عَالَميَّةٍ أُخْرَى تمَّ التَّنبُّؤُ بِها وَمَا يجبُ أنْ يفعلَه صَانِعو السِّياسَةِ حِيَالَ ذَلِكَ)

أَصدرَت الأونكتاد، فِي مارسَ ٢٠٢٠، تَقرِيرًا بِعُنْوَانِ **(قِصَّةُ أَزْمةٍ عَالَميَّةٍ أُخْرَى تمَّ التَّنبُّؤُ بِها وَمَا يجبُ أنْ يفعلَه صَانِعو السِّياسَةِ حِيَالَ ذَلِكَ)**؛ حيثُ أكَّدَ التَّقرِيرُ اعتبارَ أَزْمةِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ أَزْمةً عَالَميَّةً أُخْرَى قد تَصلُ حِدَّتُها إلى الأَزْمةِ المَاليَّةِ العَالَميَّةِ الَّتِي حدثَتْ فِي عَامِ ٢٠٠٨.

وَقد أكَّدَ التَّقرِيرُ عَلَى أنَّه مِن الضَّروريّ مُواءَمةُ الاستجَابَاتِ لِصَدمَةِ كُورُونا بِطريقةٍ تُعيدُ توجيهَ الاقْتِصَادِ العَالَمي فِي اتّجاهٍ يحققُ استقرارًا مَاليًّا، وَيرى التَّقرِيرُ أنَّه إذَا كَانَ لِأَزْمةِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ تَأثيراتٍ سلبيَّةٍ عَلَى إنفَاقِ القِطَاعِ العَائِليّ وَقِطَاعِ الأعمَالِ، فَإنَّه يمكنُ لِلحكُوماتِ أنْ تتجنَّبَ ذَلِكَ الرُّكُودَ النَّاتِجَ عَن انخفَاضِ الطَّلبِ، وَذَلِكَ عَن طَرِيقِ زِيادةِ طَلَبِها الخَاصّ، وَخَاصَّةً عَلَى قِطَاعِ التَّشييدِ وَالبِنَاءِ وَزِيادةِ الإنفاقِ عَلَى الخَدمَاتِ الاجتمَاعيَّةِ.

وَأشادَ التَّقرِيرُ بِالسِّيَاسَاتِ الَّتِي تمَّ تَنفِيذُها فِي الدُّولِ المُتضرّرةِ مِن تَدَاعِيَاتِ الأَزْمةِ؛ حيثُ اشتملَتْ عَلَى تَعزِيزِ الإنفَاقِ الصّحّيّ الطَّارِئِ مُؤقَّتًا مَعَ الرّعايةِ المَجَانيَّةِ لِلمُتضرّرِين مِن فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ، ممَّا يُعدُّ استجابةً وَاضِحةً، وَينطبقُ الشَّيءُ نَفْسُه عَلَى التَّحوِيلاتِ النَّقْدِيَّةِ الطَّارِئةِ لأُولَئِكَ الَّذِين يعانُون مِن فُقدانٍ مُفاجِئٍ لِلدَّخلِ، خَاصَّةً فِي الاقْتِصَادِ غَيْرِ الرَّسميّ، وَفِي إطارِ التَّرحيبِ مِن جَانِب الأونكتاد بِتَقدِيمِ صُندوقِ النَّقْدِ الدُّوَليّ مَا يقربُ مِن ٥٠ مِليار دُولَار كمَرحلةٍ أوليَّةٍ لِلتَّخفِيفِ مِن آثارِ الأَزْمةِ، ويُوصي التَّقرِيرُ بِضرورةِ أنْ يتخذَ ذَلِكَ شكلَ مِنحٍ لِلدُّولِ الأَكْثَرِ ضَعْفًا، وتَقدِيم قُروضٍ بِفَائِدةٍ مُنخفضةٍ تُقاربُ الصِّفْرَ لِلدُّولِ الأُخْرَى.

وَيُوصي التَّقرِيرُ أيضًا بِزيادةِ حجمِ الإنفَاقِ الحكُوميّ لِتَحقيقِ الاستقرَارِ فِي الاقْتِصَادِ وَلِتشجيعِ القِطَاعِ الخَاصّ عَلَى زِيادةِ الطَّلَبِ، وَمِنْ ثَمَّ تَخفِيض مُعدَّلاتِ البطَالَةِ لِتعودَ لِمُعدَّلاتِها المَقبُولةِ، وَيجبُ عَلَى الحكُوماتِ التَّأكيدُ عَلَى أنَّ مَخَاوفَ الدَّينِ العَامّ ثَانويَّةٌ إلى مَخاوفِ الصِّحَّةِ العَامَّةِ.

كَمَا يُؤكدُ التَّقرِيرُ أنَّه لا ينبغي الاعتقادُ أنَّ المَزيدَ مِن الإنفَاقِ غَيْرُ فعَّالٍ، خَاصَّةً إذَا وَاجهَتْ شَرِكَاتٌ اختناقَاتٍ فِي سَلَاسِلِ التَّوريدِ الخَاصَّةِ بِها، وَيرى التَّقرِيرُ أنَّ العَائِقَ الحقيقيَّ الَّذِي يواجهُه الاقْتِصَادُ العَالَميُّ هو الإنفاقُ، خَاصَّةً لِلاستثمَارِ فِي البِنيةِ التَّحتيَّةِ المَاديَّةِ وَالاجتمَاعِيَّةِ، وَكذَلِكَ فِي البحثِ وَالابتكارِ المُموَّلين مِن القِطَاعِ العَامّ. علاوةً عَلَى ذَلِكَ، فإنَّ التَّقدُّمَ التِّقْنيَّ وَنُمُوَّ الإنتاجِيَّةِ يتأثَّران سلبًا بِانخفَاضِ الإنفَاقِ فِي المَجالاتِ سَالِفةِ الذِّكْرِ.

وَيشيرُ التَّقريرُ إلى أهميَّةِ مُعالَجةِ الاختلالاتِ الاقْتِصَاديَّةِ باعتبارِها جُزءًا أساسيًّا مِن استِجَابَةِ السِّياسَةِ لِأَزْمةِ فَيْرُوسِ كُورُونا؛ حيثُ أدَّى الاختلالُ المُتزايدُ دَاخِلَ عديدٍ مِن الاقْتِصَاداتِ عَلَى مَدَى عدةِ عقُودٍ إلى تَناقُصِ القُدرةِ الشِّرَائيَّةِ لِمُعظمِ الأُسَرِ مُنذُ فَتْرةٍ طويلةٍ قبل تَفَشِّي فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ، وَيمكنُ تَحقِيقُ ذَلِكَ عَن طَرِيقِ خَلْقِ فُرصِ عَمَلٍ جَديدةٍ، وتَحفِيزِ الإنفَاقِ الحكُوميّ لِزِيادةِ الأُجورِ، وَتَنظِيمِ سُوقِ العَمَلِ، وَتأمينِ الدَّخلِ مِن خِلالِ المَعَاشَاتِ التَّقاعديَّةِ، وَالتَّأمينِ ضدِّ البطَالَةِ، وَالتَّعوِيضِ المَاديّ لِلمَرضَى والمُصابِين وَتحقِيق التَّأمِين الصِّحِّيّ الشَّامِل لِكافَّةِ التَّكالِيفِ لِعدمِ قُدرةِ عديدٍ مِن الأُسَرِ تحمُّل تَكاليفِ العِلاجِ مِنْ فَيْرُوسِ كُورُونا، وَالسَّعْي لِمُعالَجةِ الاخْتِلَالاتِ الاقْتِصَاديَّةِ عَن طَرِيقِ تَوفِيرِ الرِّعايةِ الصِّحيَّةِ وَالتَّعلِيمِ.

وَأَوصَى التَّقرِيرُ بِأنَّه يجبُ عَلَى البنُوكِ المَركَزيَّةِ أنْ تعملَ عَلَى تَوجيهِ الائتمَانِ لِلإنتاجِ وَخَلْقِ فُرصِ العَمَلِ، وَتَعزِيزِ البِنيةِ التَّحتيَّةِ العَامَّةِ وَمصاريفِ التَّنْمِيَةِ، وَتَوفيرِ خطُوطِ ائتمَانٍ مُصمَّمةٍ خصيصًا لِلشَّركَاتِ الصَّغيرةِ وَالمُتوسِّطةِ المُتعثِّرةِ مَاليًّا، وَيجبُ عَلَى المُؤسَّساتِ الدُّوَليَّةِ كصُندوقِ النَّقْدِ الدُّوَليّ أنْ تُقدِّمَ آليَّاتِ تحوُّطٍ مَلمُوسةٍ مُنخفضةَ التَّكلفةِ لِحكُوماتِ الدُّولِ النَّامِيةِ لِإدارةِ مَخاطرِ أَسْعَارِ الصَّرفِ النَّاتِجةِ عَن الصَّدمَاتِ الدُّوَليَّة، ممَّا يُؤدي إلى تجنُّبِ التَّقلُّباتِ المَاليَّةِ الَّتِي حدثَتْ فِي العقُودِ الأخيرةِ، وَبِالتالي وَضْع الاقْتِصَادِ العَالَميّ عَلَى مَسارٍ مُستدامٍ.

كَمَا يُوصي التَّقرِيرُ بِعدمِ الاتِّجاهِ لِخَفْضِ مُعدَّلاتِ الضَّرِيبةِ عَلَى الشَّرِكَاتِ، وَمَعَ العَمَلِ عَلَى تَطبِيقِ الضَّرَائِبِ التَّصَاعديَّةِ وَتَقْلِيل الاعتمادِ عَلَى ضَرَائِبِ القِيمةِ المُضَافةِ، وَأضَافَ التَّقرِيرُ أنَّه بِالنِّسبةِ لِلعدِيدِ مِن الدُّولِ النَّامِيةِ الَّتِي لَدَيها نِسبةٌ عَالِيةٌ مِن الدُّيُونِ، وَالَّتِي غَالِبًا مَا تُنفَقُ بِالفعلِ مَا يقربُ مِن

ثُلثِ الإيرَادَاتِ الحكُوميَّة عَلَى خِدمةِ الدُّيُونِ، فيجبُ العَمَلُ عَلَى الوَقْفِ الفَوري لِسدادِ الدُّيُونِ لِزِيادةِ قُدرةِ الحكُوماتِ عَلَى مُواجَهةِ هَذهِ الأَزْمةِ.

(UNCTAD, The Coronavirus shock, 2020)

٩) تَقرِير الأونكتاد (مُؤتَمَر الأُمم المُتَّحدةِ لِلتِّجارةِ وَالتَّنْمِيَةِ): (أَثَرُ وَباءِ كُورُونا عَلَى الاستثمَارِ الأَجْنَبِي المُباشِرِ وَسَلَاسِلِ القِيمةِ العَالَميَّةِ)

أَصدرَت الأونكتاد، فِي مارسَ ٢٠٢٠، تَقرِيرًا بِعُنْوَانِ **(أَثَرُ وَباءِ كُورُونا عَلَى الاستثمَارِ الأَجْنَبِي المُباشِرِ وَسَلَاسِلِ القِيمةِ العَالَميَّةِ)**، وَيشيرُ التَّقرِيرُ لِانخفَاضٍ مَلحُوظٍ فِي تدفُّقاتِ الاستثمَارِ الأَجْنَبِي المُباشِرِ، وَالَّذِي قد ينخفضُ إِلى سَالِبِ ٣٠% أَو سَالِبِ ٤٠% خِلالِ عامَي (٢٠٢٠ و٢٠٢١).

وَقد أَوضحَ التَّقرِيرُ أَنَّ أرباحَ الشَّرِكَاتِ مُتعدِّدةَ الجِنْسِيَّاتِ فِي الدُّولِ المُتقدِّمةِ انخفضَتْ بِنِسبةِ ٣٥%، مُقارنةً بِنِسبةٍ قَدْرُها ٢٠% فِي الدُّولِ النَّامِيةِ، وَتُعدُّ الولاياتُ المُتَّحدة الأَمريكيَّةُ فِي المَرتبةِ الأُولى فِي خَسائِرِ الشَّرِكَاتِ مُتعدِّدةِ الجِنْسِيَّاتِ تليها الدُّولُ الأورُوبيَّةُ ثم الدُّولُ الآسيويَّةُ، وَلقد أَثَّرَت الأَزْمةُ الرَّاهِنةُ وَمَا صاحبَها مِن تَدَابِيرَ احترازيَّةٍ وَإِغلاق الدُّولِ بِشَكلٍ كَامِلٍ عَلَى جميعِ مُكوِّناتِ الاستثمَارِ الأَجْنَبِي المُباشِرِ، وَمِنها: الإنفاقُ الرَّأسمَاليُّ الحقيقيُّ، الاستثماراتُ الخَضراءُ، وَالتَّوسُّعاتُ الاستثمَارِيَّةُ، كَمَا تمَّ تَعلِيقُ كافَّةِ أَنشطةِ الاندمَاجِ وَالاستحواذِ بينَ الشَّرِكَاتِ.

وَقد أَكَّدَ التَّقرِيرُ عَلَى أَنَّ الأَثَرَ السَّلبِي لِلأَزْمةِ قد يصلُ إِلى الأَسْوَأ وَذَلِكَ عَلَى عدةِ أصعدةٍ:

أولًا: مِن المُمكنِ أَنْ يكونَ الفَيْرُوسُ أَكْثَرَ انتشَارًا بينَ الدُّولِ النَّامِيةِ، وَبِالتالي يؤثرُ عَلَى خَفْضِ تدفُّقاتِ الاستثمَارِ الأَجْنَبِي المُباشِرِ فِي الدُّولِ النَّامِيةِ بِنَفْسِ قُوةِ التَّأثيرِ عَلَى الدُّولِ المُتقدِّمةِ أو بِتَأثيرٍ أَكْبَرَ.

ثانيًا: أَثر الأَزْمةِ قد يكونُ سرِيعًا بِشكلٍ مَلحُوظٍ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ الصَّدمَاتِ فِي جَانِبِ الطَّلبِ الكُليّ وثيقةُ الصِّلةِ بِالتَّوقُّفِ المُفاجِئِ وَتَأْجِيلِ المَشْرُوعاتِ الاستثمَارِيَّة حولَ العَالَمِ.

ثالثًا: بِالرَّغمِ مِن أنَّ سببَ هذهِ الجَائِحةِ لا يُعدُّ مِثل سببِ الأَزْمةِ المَاليَّةِ العَالَميَّةِ الَّتِي حدثَتْ فِي عامِ ٢٠٠٨، إلا أنَّها أثَّرَتْ بِشدةٍ عَلَى مُناخِ الأَعمَالِ؛ بِحيث عجزَت الشَّرِكَاتُ عَن سدادِ التزامَاتِها المَاليَّةِ، ممَّا كَانَ له تَدَاعِيَّاتٌ سلبيَّةٌ أُخْرَى عَلَى تدفُّقاتِ الاستثمَارِ العَالَميّ.

(UNCTAD, Impact of the COVID-19 Pandemic on Global FDI and GVCs , 2020)

١٠)المَسْؤُوليَّةُ المُشتركَةُ وَالتَّضَامنُ العَالَميُّ:(الاستِجَابَةُ لِلآثارِ الاجتمَاعيَّةِ وَالاقْتِصَاديَّةِ لِفَيْرُوسِ كُورُونا)

أَصدرَت الأُممُ المُتَّحدة تَقريرًا، فِي مارسَ ٢٠٢٠، يناقشُ المَسْؤُوليَّةَ المَشتركَةَ وَالتَّضَامنَ العَالَميَّ (الاستِجَابَةُ لِلآثارِ الاجتمَاعيَّةِ وَالاقْتِصَاديَّةِ لِفَيْرُوسِ كُورُونا)، وَأكَّدَ عَلَى ضَرورةِ اتِّخاذِ إجرَاءَاتٍ حَاسِمةٍ وَعَاجِلَةٍ وَمُتسقةٍ مِن قِبل جَميعِ قادةِ الدُّولِ وَالشَّرِكَاتِ وَمُؤسَّساتِ التَّمْوِيلِ وَمُنَظَّماتِ المُجتمعِ المَدني؛ لِمَنْعِ انتقَالِ الفَيْرُوسِ فِي أَسْرَعِ وقتٍ مُمكنٍ وَوَقْفِ الوَباءِ.

وَلقد أبرزَ التَّقريرُ مَجمُوعةً مِن التَّوْصِيَّاتِ الَّتِي تتمثلُ فِي أنَّه يجبُ عَلَى جَميعِ الدُّولِ العَمَلُ عَلَى تَنفِيذِ استرَاتيجيَّاتٍ صِحيَّةٍ شَامِلةٍ وَسرِيعةٍ تهدفُ إلى تَقْلِيلِ عَمَليَّاتِ انتقالِ العَدْوَى، بِالإِضَافةِ إلى تَبادلِ المَعرفةِ وَتَطوِيرِ الأَدويةِ وَاللَّقاحَاتِ الجَديدةِ، مَعَ تَقديمِ الدَّعمِ العَاجِلِ لِلدُّولِ النَّامِيةِ ذَات النُّظُمِ الصِّحيَّةِ الضَّعيفةِ وَالقِطَاعَاتِ غَيْرِ الرَّسميَّةِ.

كَمَا أكَّدَ التَّقريرُ عَلَى أنَّه بِدون التَّضامنِ وَالدَّعمِ العَالَميّ، يظلُّ الكثيرُ مِن النَّاسِ عَاجِزِين عَن احتواءِ الفَيْرُوسِ، وَلِذَلِكَ فلا بدَّ مِن الحِفَاظِ عَلَى التَّمْوِيلِ؛ لِضمَانِ استمرَارِ وصولِ المُساعداتِ الإِنسانيَّةِ لِلأفرادِ الأَكْثَرِ احتياجًا، وَتَقْدِيمِ دَعمٍ سَرِيعٍ وَحَاسِمٍ لِمُبادرةِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ الَّتِي أطلقَتْها مُنَظَّمةُ الصِّحَّةِ العَالَميَّةُ مَعَ مُنَظَّمةِ حقُوقِ الإِنسَانِ، وَالَّتِي ستساعدُ أَكْثَرَ مِن ٥١ دَوْلَةً مِن الدُّولِ الأَكْثَرِ ضَعْفًا وَالمُتضرِّرةِ مِن النِّزَاعِ فِي الشَّرقِ الأَوْسَطِ وَآسيا وَإِفريقيا

وَأَمريكا اللاتينيَّةِ، وَالعَمَل عَلَى تَنفيذِ دعوةِ الأَمينِ العامّ لِلأُممِ المُتَّحدةِ لِوَقْفٍ عَالَمي لِإطلاقِ النَّارِ.

وَيشيرُ التَّقريرُ فِي تَوْصِيَّاتِهِ إِلى ضَرورةِ السَّماحِ بِالوصولِ المَجَانيّ وَالفوريّ لِنتائِجِ الأبحَاثِ العِلميَّةِ الخَاصَّةِ بِتَطويرِ اللَّقاحاتِ وَالأَدويةِ لِعِلاجِ فَيْرُوسِ كُورُونا، بِالإِضَافةِ إِلى تَوجيهِ الدَّعوةِ لِجميعِ الشَّرِكَاتِ وَمُمثلي القِطَاعِ الخَاصّ لِلالتزامِ بِإِرشَاداتِ الصِّحَّةِ وَالسَّلَامةِ وَتَوفيرِ التَّدَابيرِ الاحترازيَّةِ لِلعُمالِ، وَتَقديمِ الدَّعمِ المَاليّ وَالتِّقْنِيّ لِلحكُوماتِ، مِن خِلالِ المُساهَمةِ فِي صُندوقِ استِجَابَةِ التَّضَامنِ ضِد فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ، أَمَّا فِيمَا يتعلَّقُ بِدَورِ المُؤسَّساتِ المَاليَّةِ الدُّوَليَّةِ وَبنُوكِ التَّنْمِيَةِ الإِقليميَّةِ فِي مُعالَجةِ أَثرِ الأَزْمةِ، فيُوصي التَّقريرُ بِضَرورةِ العَمَلِ عَلَى تَمْوِيلِ الدُّولِ الأَكْثَرِ تضرُّرًا وَاحتياجًا. (United Nations, 2020)

١١)أَثرُ فَيْرُوسِ كُورُونا وَاستجَابَاتُ السِّيَاسَاتِ تُجاهَه فِي آسيا وَالمُحيطِ الهَادِئ:

أصدرَت اللَّجنةُ الاقْتِصَاديَّةُ وَالاجتمَاعِيَّةُ لِآسيا وَالمُحيطِ الهَادِئ، فِي مارسَ ٢٠٢٠، تَقريرًا يتناولُ أَثرَ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ وَاستجَابَةَ السِّيَاسَاتِ لِتِلكَ الأَزْمةِ فِي آسيا وَالمُحيطِ الهَادِئ، وَيقدِّمُ هَذَا التَّقريرُ عَرضًا لِلآثارِ وَالتَّدَاعيَّاتِ الرَّئيسةِ لِفَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ فِي مِنطقةِ آسيا وَالمُحيطِ الهَادِئ، وَيقترحُ بعضَ التَّوْصِيَّاتِ قصيرةِ وَمُتوسِّطةِ الأَجلِ لِتنظرَ فِيها الدُّولُ الأعضاءُ، مِن خِلالِ مَنظُورِ التَّنْمِيَةِ المُستدامةِ، وَيتناولُ الركائزَ الاقْتِصَاديَّةَ وَالاجتمَاعِيَّةَ وَالبِيئيَّةَ، وَتمثَّلَتْ أهمُّ التَّوْصِيَّاتِ الَّتِي قدَّمَها التَّقريرُ فِي أنَّه يَنبغي توجيهُ السِّياسةِ النَّقْدِيَّةِ لِدَعمِ استقرارِ التَّمْوِيلِ البنكيّ، وَيمكنُ القِيامُ بِذَلِكَ عَن طَرِيقِ تَوفيرِ سُيولةٍ كَافِيةٍ لِلجِهَازِ المَصرفيّ، وَيتطلبُ تَنفيذُ هَذَا الإِجراءِ تَخفيضَ أَسْعَارِ الفَائِدةِ مِن قِبل البنُوكِ المَركَزيَّةِ، بِالإِضَافةِ إِلى إِزالةِ التَّعريفةِ الجُمركيَّةِ وَغَيْرِ الجُمركيَّةِ عَلَى وَارِداتِ الأَدويةِ الأَساسيَّةِ وَالمُعدَّاتِ الطِّبيَّةِ وَالمُدخلاتِ ذَاتِ الصِّلةِ؛ حيث يَنبغي عَلَى الحكُوماتِ مُراجَعةِ اللَّوائحِ التِّجارِيَّةِ الحَالِيَّةِ عَلَى

وجهِ السُّرعةِ لِضمَانِ الحصولِ عَلَى المُنتجاتِ الطِّبيَّةِ فِي الوقتِ المُناسبِ وَبأسعارٍ مَعقُولةٍ.

كَمَا أَوصَى التَّقريرُ بِضرورةِ الاستعدادِ المُسبَقِ لِتَقْلِيلِ الآثَارِ الاقْتِصَاديَّةِ المُحتمَلةِ لأيِّ أَزْمةٍ فِي المُستقبَلِ، وَأَشَارَ التَّقريرُ إلى ضَرورةِ زِيادةِ الإنفاقِ العامِّ عَلَى الصِّحَّةِ؛ لِضمَانِ أنْ تكونَ المَرافقُ وَالخدمَاتُ الصِّحيَّةُ المَعرُوضةُ كَافِيةً لِتلبِيةِ الطَّلبِ، وَبِالتالي يجبُ زِيادةُ الاستثمَاراتِ لِلتَّعاملِ مَعَ مِثل هَذهِ الأَزمَاتِ فِي المُستقبَلِ، الأمرُ الَّذِي يتطلبُ زِيادةَ حجمِ الاحتياطيَّاتِ وَبِالتأكيدِ سوفَ يُؤدي ذَلِكَ إلى زِيادةٍ فِي عَجزِ المُوازَنةِ وَالدَّينِ العَامِّ.

أمَّا بِالنِّسبةِ لِلدُّولِ الفقيرةِ، فأَوصَى التَّقريرُ بِضرورةِ التَّنسِيقِ الإقليمي؛ لِتَخفِيفِ الدُّيُونِ أو تَأجيلِ سدادِ الدُّيُونِ، وَيُمكنُ تَنسِيقُ هَذهِ التَّدابيرِ مَعَ المُنَظَّماتِ مُتعدِّدةِ الأطرافِ مِثل صُندوقِ النَّقْدِ الدُّوَليِّ وَبنكِ التَّنْمِيَةِ الإفريقيِّ، كَمَا أشارَ التَّقريرُ إلى أنَّه يجبُ العَمَلُ عَلَى زِيادةِ الاستثمَاراتِ فِي مَجالِ الاتِّصالاتِ وَتُكْنولُوجيا المَعلُوماتِ لِلحدِّ مِن الفَجْوةِ الرَّقْميَّةِ؛ حيث إنَّ الاتِّصالَ الرَّقْمِيَّ يجعلُ التَّباعُدَ الاجتمَاعِيَّ مُمكنًا بِدون حدوثِ عُزْلةٍ اجتمَاعيَّةٍ، بِالإضَافةِ إلى تَعزِيزِ التَّعاونِ الإقليمِي فِي مَجالِ البَحثِ وَالتَّطوِيرِ المُتعلِّقِ بِالرِّعايةِ الصِّحيَّةِ؛ بِحيث يمكنُ تَطوِيرُ اللَّقاحَاتِ وَالأدويةِ بِسرعةٍ وَإِتاحتها لِصالحِ جميعِ الدُّولِ فِي المِنطقةِ.

(United Nations, ESCAP, 2020)

١٢)تقرِير الأونكتاد (مُؤتَمَر الأُمِمِ المُتَّحدةِ لِلتِّجارةِ وَالتَّنْمِيَةِ): (صَدْمَةُ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ لِلدُّولِ النَّامِيةِ)

أَصدرَت الأونكتاد، فِي مارسَ ٢٠٢٠، تَقرِيرًا يُقدِّمُ مَجمُوعةً مِن التَّوْصِيَّاتِ وَالمُقترَحاتِ لِلدُّولِ النَّامِيةِ الَّتِي تُعانِي الكثيرَ مِن فَيْرُوسِ كُورُونا، وَقد أكَّدَ التَّقرِيرُ عَلَى أنَّ الدُّولَ النَّامِيةَ تُواجهُ ضغُوطًا وَقُيودًا عَلَى حصيلتِها

مِن العُمْلاتِ الأَجْنَبِيَّةِ، وَالَّتِي تتمثلُ أهمُّها مِن خِلالِ الصَّادِراتِ أو الاعتمَادِ عَلَى الاحتياطيَّاتِ مِن النَّقْدِ الأَجْنَبِيّ.

علاوةً عَلَى ذَلِكَ، تتطلَّبُ الصَّادِراتُ نَفْسُها الكثيرَ مِن المُعدَّاتِ المُستورَدةِ وَالسِّلعِ الوَسيطةِ وَالتَّسهِيلاتِ المَاليَّةِ لِذَلِكَ، وَقد تسبَّبَ الاضطرابُ المَالِي النَّاجِمُ عَن أَزْمةِ كُورُونا بِالفعلِ فِي انخفَاضٍ حادٍّ فِي سِعرِ صَرفِ العُمْلَةِ فِي الدُّولِ النَّامِيةِ، ممَّا يجعلُ خِدمةَ ديونِها وَدَفْعَ ثمنِ الوَارِداتِ اللَّازِمةِ لِأنشطتِها الصِّناعيَّةِ وَالاستهلاكيَّةِ أَكْثَرَ صعُوبةً.

وَيتوقعُ التَّقرِيرُ ثلاثةَ تحدياتٍ أَسَاسيَّةٍ فِي ظِلِّ انتشَارِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ تتمثلُ فِي تَزَايدِ الضَّغْطِ عَلَى مُوازَناتِ الحكُوماتِ؛ بِسببِ أَزْمةِ فَيْرُوسِ كُورُونا، وَخَاصَّةً أنَّ التَّباعُدَ الاجتمَاعِيَّ قد أدَّى بِالفعلِ إِلى إغلاقٍ كَامِلٍ لِاقتصَاداتٍ كثيرةٍ مِن الدُّولِ المُتقدِّمةِ وَالنَّامِيةِ، وَقد نتجَ عَن ذَلِكَ انخفَاضٌ حادٌّ وَمُفاجِئٌ فِي مُعدَّلاتِ التَّوظِيفِ، كَمَا يتوقعُ أنَّ الدُّولَ النَّامِيةَ ككلٍّ ستَخسرُ مَا يقربُ مِن ٨٠٠ مِليار دُولَار؛ مِن حيث إِيرادَات الصَّادِراتِ فِي عامِ ٢٠٢٠، وَسيُؤدِي هَذَا الانخفَاضُ الكَبِيرُ فِي أرباحِها مِن العُمْلاتِ الأَجْنَبِيَّةِ إِلى زِيادةِ التَّحدِياتِ الَّتِي يفرضُها بِالفعلِ انخفاضُ قِيمةِ العُمْلَةِ الوَطنيَّةِ لِتلكَ الدُّولِ أمامَ العُمْلاتِ الأَجْنَبِيَّةِ، وَبِالأخصِّ الدُولَار الأَمريكيّ فِي حِين ستَنكمشُ الوَارِداتُ، بِمَا يُقدَّرُ بِنحوِ ٥٧٥ مِليار دُولَار، وَيتوقعُ التَّقرِيرُ أيضًا أنَّ الدُّولَ النَّامِيةَ هي الأَكْثَرُ تضرُّرًا؛ مِن حيث الضغُوطِ الهَائِلةِ عَلَى قُدرتِها عَلَى تحمُّلِ دُيُونِها، وَتتمثلُ تِلكَ الضغُوطُ فِي عدمِ إِمكانيَّةِ الوصولِ فِي المُستقبَلِ إِلى مَصادرَ لِتَمْوِيلِ التزاماتِ الدُّيُونِ الخَارِجيَّةِ المُستحَقةِ، وَخَاصَّةً مَعَ تزايدِ تكلفةِ الدَّينِ الخَارِجيّ؛ بِسبب ارتفاعِ العُمْلَةِ الأَجْنَبِيَّةِ.

وَبِالتالي؛ يؤكدُ التَّقرِيرُ ضرورةَ أنْ يقومَ المُجتمعُ الدُّوَليَّ بِتَنسِيقِ حُزَمِ الإِنقاذِ الاقْتِصَاديّ المُناسبةِ؛ لِمُعالَجةِ فَجْوةِ التَّمْوِيلِ الَّتِي تواجهُها العدِيدُ مِن الدُّولِ النَّامِيةِ، وَقدَّمَ التَّقرِيرُ مَجمُوعةً مِن التَّوْصِيَّاتِ الَّتِي تتعلقُ بِتِلكَ الإِجرَاءَاتِ، وَالَّتِي تمثَّلَتْ فِي ضَرورةِ القِيامِ بِعددٍ مِن التَّدابيرِ؛ لِضمَانِ وصولِ

المَبلغِ الَّذِي خصَّصَته مَجمُوعةُ العِشرِين (٥ تريليونات دُولَار) إلى الدُّولِ النَّامِيةِ الأَكْثَرِ تضرُّرًا، كَمَا يشيرُ التَّقرِيرُ إلى ضَرورةِ أنْ يقررَ صُندوقُ النَّقْدِ الدُّوَلي ضوابطَ لِانتقَالاتِ رُؤُوسِ الأَموالِ، وَذَلِكَ لِلحدِّ مِن الزِّيادةِ فِي التَّدفُّقاتِ مِن الخَارِجِ؛ لِوَقْفِ الانخفَاضَاتِ فِي أَسْعَارِ العُمْلاتِ وَالأصولِ.

كَمَا أَوصَى التَّقرِيرُ بِضَرورةِ التَّوقُّفِ المُؤقَّتِ بِشأنِ مَدفُوعاتِ خِدمةِ الدَّينِ، أو التَّوصُّلِ لاتِّفاقٍ رَسميّ أو غَيْرِ رَسميّ بينَ المَدينِ وَوَاحدٍ أو أَكْثَرَ مِنْ دَائِنِيه لِتَعْلِيقِ هَذهِ المَدفُوعاتِ لِفَتْرةٍ مُعيَّنةٍ مِن الوقتِ لِلسماحِ لِلمَدينِين بِاقتراحِ خُططِ إعادةِ الهَيكلةِ لِلمَديونيَّةِ، بِالإضَافةِ إلى أنَّه يجبُ عَلَى الدُّولِ المَانِحةِ تَعزِيزُ المُساعداتِ الإنمَائيَّةِ الرَّسميَّةِ؛ حيثُ تظلُّ المُساعدةُ الإنمَائيَّةُ الرَّسميَّةُ مَصدرًا حيويًّا لِلتَّمْوِيلِ الخَارِجِي لِأَفْقَرِ الدُّولِ النَّامِيةِ.

(UNCTAD, The COVID- 19 shock to Developing Countries, 2020)

١٣)تَقرِير الاستِقرَارِ المَاليِّ العَالَميِّ: (اللَّقاحَاتُ تُحصِّنُ الأسواقَ، لِكنَّ دَعمَ السِّيَاسَاتِ لا يزالُ مَطلُوبًا)

أَصدرَ صُندوقُ النَّقْدِ الدُّوَليُّ، فِي يناير مِنْ عَامِ ٢٠٢١، تَقرِيرًا بِشَأنِ الاستِقرَارِ المَاليِّ فِي العَالَمِ، وَقد أَكَّدَ التَّقرِيرُ عَلَى أنَّ المُوافَقةَ عَلَى اللَّقاحَاتِ وَنَشْرَها تُعزِّزُ التَّوقُّعاتِ بِحدوثِ تَعافٍ عَالَميّ، رَغم تزايدِ الإصَابَاتِ بِفَيْرُوسِ كوفيد-١٩ وَاستمرار أوجهِ عدمِ اليقينِ الَّتِي تُخيِّمُ عَلَى آفَاقِ الاقْتِصَادِ، وَإلى أنْ تُصبحَ اللَّقاحَاتُ مُتاحةً عَلَى نِطاقٍ وَاسِعٍ، يظلُّ انتعَاشُ أَسْعَارِ السُّوقِ وَالتَّعافِي الاقْتِصَادي مَرهُونَين بِاستمرَارِ الدَّعمِ مِن السِّياسَةِ النَّقْدِيَّةِ وَسِياسةِ المَاليَّةِ العَامَّةِ، وَينطوي التَّوزِيعُ غَيْرُ المُتكَافِئِ لِلَّقاحَاتِ عَلَى مَخاطِرِ تَفَاقمِ مَواطِنِ الضَّعْفِ المَاليِّ، وَخَاصَّةً فِي اقْتِصَاداتِ الأَسواقِ الوَاعِدةِ.

وَيُوصي التَّقرِيرُ بِمَجمُوعةٍ مِن التَّوْصِيَّاتِ الَّتِي تَضمَّنَت الحَاجَةِ إلى اتِّباعِ عددٍ مِن الإجرَاءَاتِ عَلَى مُستَوى السِّيَاسَاتِ النَّقْدِيَّةِ وَالمَاليَّةِ لِلمُضي قُدمًا لِدَعمِ استقرَارِ النِّظَامِ المَاليِّ العَالَميِّ وَالحِفاظِ عَلَى سَلَامةِ المُؤسَّساتِ المَاليَّةِ فِي ظِلِّ

تَراجُعِ مُعدَّلاتِ النُّمُوّ الاقْتِصَاديّ العَالَميّ، بِالإِضَافةِ إِلى أنَّه يجبُ عَلَى البنُوكِ المَركَزيَّةِ أيضًا أنْ تختارَ الأَسواقَ وَالقِطَاعَاتِ الَّتِي تحتاجُ لِلدَّعمِ؛ مِنْ أَجْلِ الحِفاظِ عَلَى الاستقرَارِ المَاليّ، بِمَا يضمنُ تَقْلِيلَ المَخاطرِ الَّتِي يتعرضُ لها البنكُ المَركَزيُّ، وَتشجيع البنُوكِ عَلَى إِعادةِ التَّفاوضِ بِشَأنِ إِعادةِ جَدوَلَةِ القُروضِ لِلشَّرِكَاتِ وَالأُسَرِ الَّتِي قد تتعثَّرُ فِي خدمةِ دُيُونِها، وَالعَمَل عَلَى استخدَامِ رَأسِ المَالِ المُتاحِ لَدَى البنُوكِ لِمُواجَهةِ ضغُوطِ التَّمْوِيلِ، بِالإِضَافةِ إِلى أنَّه يجبُ تَشجِيعُ مُديري صَناديقِ الاستثمَارِ عَلَى الاستفادةِ الكَامِلةِ مِن أدواتِ السُّيولَةِ المُتاحةِ لِلحدِّ مِن مَخاطرِ السُّيولةِ المُرتبطةِ بِالتَّدفُّقاتِ الخَارِجيَّةِ الكَبيرةِ.

وَيُوصي التَّقرِيرُ أيضًا بِضَرورةِ تَعزِيزِ التَّعاونِ الدُّوَليّ؛ لِتجنُّبِ التَّحكُّمِ فِي الأَسْعَارِ وَتَخفِيفِ القُيودِ التِّجاريَّةِ عَلَى الإِمدادَاتِ الطِّبيَّةِ الأَساسيَّةِ، وَوَضْعِ خُططِ طَوارِئَ لِلتَّعاملِ مَعَ الدُّيُونِ السِّياديَّةِ، وَذَلِكَ مِن خِلال أَدوَاتِ التَّمْوِيلِ الخَارِجيّ.

(IMF, GLOBAL FINANCIAL STABILITY REPORT. 2021)

١٤)مُسْتَجَدَّاتُ الرَّاصِدِ المَاليّ: (أَهَمِّيَّةُ الدَّعمِ الحكُومِيّ فِي ظِلِّ تَسابُقِ الدُّولِ عَلَى اللَّقاحِ)

أَصدرَ صُندوقُ النَّقْدِ الدُّوَليُّ تَقرِيرًا بِعُنْوَان (مُسْتَجَدَّاتُ الرَّاصِد المَاليّ)، فِي يناير ٢٠٢١، وَأَكَّدَ التَّقرِيرُ عَلَى أنَّ أَزْمةَ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدّ تمثلُ تحديًا جَسِيمًا عَلَى سِيَاسَاتِ المَاليَّةِ العَامَّةِ عَلَى مُستَوى العَالَمِ، فقد أدَّى انكماشُ النَّاتِجِ المَحلّيّ الإِجْمَالِيّ العَالَميّ، وَمَا أَعقبَه مِن هُبوطٍ فِي الإِيرَادَاتِ، فضلًا عَلَى أن تَقدِيمِ المُساعداتِ وَزِيادةِ مُعدَّلاتِ الإِنفَاقِ عَلَى مُواجَهةِ تَدَاعِياتِ الفَيْرُوسِ وَتَقدِيمِ مُخصَّصاتٍ مَاليَّةٍ طَارِئةٍ، قد أدَّى إِلى زِيادةِ حجمِ العَجزِ الكُليّ وَالدَّينِ الحكُوميّ عَالَميًّا إِلى مُستَوياتٍ تجاوزَتْ تِلكَ المُسجَّلةَ أثناءَ الأَزْمةِ المَاليَّةِ العَالَميَّةِ. ووصلَ الدَّعمُ الَّذِي قدَّمَته المَاليَّةُ العَامَّةُ عَلَى مُستَوى العَالَمِ إِلى قَرَابَةِ ١٤ تريليون دُولَار أَمرِيكيّ، مِنها ٧,٨ تريليونات دُولَار، فِي شَكلِ

إنفاقٍ إضَافِي أو إيرادَاتٍ ضَائِعةٍ، و٦ تريليونات دُولَار فِي صورةِ عَمَليَّاتِ ضخٍّ لِرَأسِ المَالِ، وَقُروضٍ، وَضمَانَاتٍ. وَقد تباينَ الدَّعمُ المُقدَّمُ تبعًا لِتأْثِيرِ الصَّدمَاتِ، وَفُرصِ الاقتراضِ بِتكلفةٍ مُنخفضةٍ، وَأوضَاعِ المَاليَّةِ العَامَّةِ السَّابِقةِ عَلَى الأَزْمةِ.

وَنتيجةً لِذَلِكَ؛ بلغَ الدَّينُ العامُّ العَالَميُّ قَرَابَةَ ٩٨% مِن إجْمَاليِّ النَّاتِجِ المَحليِّ. وَسجَّلَت الاقْتِصَاداتُ المُتقدِّمةُ أَكْبَرَ زِياداتٍ فِي العَجزِ وَالدَّينِ، تليها اقْتِصَاداتُ الأَسواقِ الصَّاعِدةِ وَالاقْتِصَاداتُ مُتوسِّطةُ الدَّخلِ وَالبلدانُ النَّامِيةُ مُنخفضةُ الدَّخلِ. وَيرجعُ ارتفَاعُ العُجُوزاتِ فِي الاقْتِصَاداتِ المُتقدِّمةِ إلى زِيادةِ الإنفَاقِ وَانخِفَاضِ الإيرَادَاتِ بِمُستَوياتٍ شبهِ مُتساويةٍ، بينَما يرجعُ الجَانِبُ الأَكْبَرُ مِن عُجُوزاتِ اقْتِصَاداتِ الأَسواقِ الصَّاعِدةِ وَالاقْتِصَاداتِ مُتوسِّطةِ الدَّخلِ وَالبلدانِ النَّامِيةِ مُنخفضةِ الدَّخلِ، فِي المُتوسِّطِ، إلى انهِيارِ الإيرَادَاتِ عَلَى إثرِ انخفاضِ النَّشاطِ الاقْتِصَاديِّ.

وَيُوصي التَّقريرُ بِضَرورةِ الحِفاظِ عَلَى الدَّعمِ الَّذِي تُقدِّمُه المَاليَّةُ العَامَّةُ لِلأُسَرِ وَالشَّرِكَاتِ لِتَحقيقِ التَّعافِي مِن تَدَاعِياتِ أَزْمةِ فَيْرُوسِ كُورُونا، وَلكن يَنبغي أنْ يُصمَّمَ حَسب تَطَوُّرِ تَدَاعِياتِ الفَيْرُوسِ وَالاقْتِصَادِ، وَأنْ يُسهِّلَ التَّحوُّلَ الهَيكَليَّ الضَّروريَّ، بِالإضَافةِ إلى إعادةِ تَرتيبِ أَوْلَوِيَّاتِ الإنفَاقِ غَيْرِ الأساسيَّةِ، وَتَعزِيزِ كَفَاءةِ الإنفاقِ مَعَ سَعْيِ الدُّولِ النَّامِيةِ لِإعادةِ هَيكَلةِ دُيُونِها، وَيَنبغي وَضْعُ أُطرٍ مَوثُوقةٍ مُتوسِّطةِ الأجلِ لِلمَاليَّةِ العَامَّةِ وَاستراتيجيَّاتٍ دَقيقةٍ، وَخَاصَّةً فِي البلدانِ عَالِيةِ المَديونيَّةِ تعتمدُ عَلَى الإصلاحاتِ الضَّريبيَّةِ كوسيلةٍ لِتَشجِيعِ النُّمُوِّ الاحتوَائِي، وَسيكونُ عَلَى الحكُوماتِ أيضًا مُراعَاةُ مُستَوياتِ الدَّينِ العَامِّ المُتوقَّع ارتفاعُها بِسببِ تَدَاعِياتِ الفَيْرُوسِ.

(IMF, Fiscal Monitor Update, 2021)

١٥)تَقرِير آفَاق الاقْتِصَاد العَالَميِّ: (دَعمُ السِّيَاسَاتِ وَنَشْرُ اللَّقَاحَاتِ يُعزِّزان النَّشاطَ الاقْتِصَاديَّ)

أَصدرَ صُندوقُ النَّقْدِ الدُّوَلِيُّ، فِي يناير مِنْ عامِ ٢٠٢١، تَقريرًا بِشَأنِ دَعمِ السِّيَاسَاتِ وَنَشْرِ اللَّقَاحَاتِ يُعزّزان النَّشاطَ الاقْتِصَاديَّ، وَقد أَكَّدَ التَّقْرِيرُ عَلَى أنَّ المُوافَقاتِ الأخيرةَ عَلَى اللَّقَاحَاتِ أدَّت لِحدوثِ تَطَوُّرٍ إيجابيٍّ بِشَأنِ أَزْمةِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ، ووَسط هَذهِ الأجواءِ الاستثنائيَّةِ مِن عدمِ اليقينِ، مِن المُتوقَّعِ أنْ يحققَ الاقْتِصَادُ العَالَميُّ نُمُوًّا قدرُه ٥.٥% فِي عَامِ ٢٠٢١، وَبِنسبةٍ قدرُها ٤.٢% فِي عَامِ ٢٠٢٢، وَقد تمَّ تَعدِيلُ التَّنبُّؤَاتِ لِعَامِ ٢٠٢١، بِزيادةٍ قدرُها ٠.٣%، مُقارنةً بِتَنبُّؤَاتٍ سَابِقةٍ. وَيأتي تَعافِي النُّمُوّ المُتوقَّعُ هَذَا العَامِ فِي أعقَابِ الهُبوطِ الحادِّ فِي عَامِ ٢٠٢٠، الَّذِي تَركَ آثارًا عَكسيَّةً بَالِغةً عَلَى النِّساءِ وَالشَّبابِ وَالفقراءِ وَالعَامِلِين فِي القِطَاعِ غَيْرِ الرَّسمي، فضلًا عَن العَامِلِين فِي قِطَاعَي السِّياحةِ وَالطَّيرَانِ.

وَمِن المُتوقَّعِ تباينُ قُوةِ التَّعافِي فِي مُختلفِ الدُّولِ حَسب قُدرةِ كلِّ دَوْلَةٍ عَلَى الاستفَادةِ مِن التَّدخُّلاتِ الطِّبيَّةِ وَمُعدَّلاتِ الإصَابةِ بِالفَيْرُوسِ، وَيَنبغي وجُودُ تَعَاونٍ قويّ مُتعدِّدِ الأطرافِ؛ لِمُواجَهةِ أَزْمةِ فَيْرُوسِ كُورُونا، مِن خِلالِ وصولِ اللَّقَاحَاتِ إلى كافَّةِ الدُّولِ بِشَكلٍ عَادِلٍ، لا سِيَّما الاقْتِصَاداتُ النَّامِيةُ مُنخفضةُ الدَّخلِ، وَهي مُثقلةٌ بِالدُّيُونِ المُرتفعةِ الَّتِي يُنتظَرُ ارتفاعاتُها أَكْثَر أثناءَ الجَائِحةِ.

وَأَشَارَ التَّقريرُ إلى أنَّه يجبُ تَقدِيمُ الدَّعمِ الخَارِجي لِلاقْتِصَاداتِ الَّتِي تواجهُ قيودًا تَمْوِيليَّةً لِمُكافَحةِ الوَباءِ، بِالإضَافةِ إلى أنَّه مِن الضَّروريّ أنْ يقومَ المُراقِبُون عَلَى أَنشطةِ البنُوكِ بِتَشجِيعِ البنُوكِ عَلَى إعادةِ التَّفاوضِ بِشَأنِ القُروضِ لِلأُسَرِ وَالشَّرِكَاتِ المُتعثِّرةِ، مَعَ الحِفاظِ عَلَى تَقييمٍ جيدٍ وَوَاضِحٍ لِمَخاطرِ الائتمَانِ.

وَأَشَارَ التَّقريرُ إلى أنَّه يجبُ التَّوسُّعُ فِي بَرامجِ الدَّعمِ وَإدخالِ بَرامجَ جَديدةٍ، وَخَاصَّةً فِي الدُّولِ الَّتِي لَدَيها حجمٌ كَبيرٌ مِن الاقْتِصَادِ غَيْرِ الرَّسميّ، وَهي غَالِبًا مَا تكونُ الأسواقَ النَّاشِئةَ وَالاقْتِصَاداتِ النَّامِيةَ، وَأَوصَى التَّقريرُ بِزيادةِ التَّحويلاتِ النَّقْدِيَّةِ وَإعَانَاتِ الأُجورِ وَالإعفَاءِ الضَّريبي، وَمدِّ آجالِ

استحقاقِ الدُّيُونِ. أمَّا عَلَى مُستَوى السِّيَاسَاتِ النَّقْدِيَّةِ، فقد أَشَارَ التَّقرِيرُ إلى أنَّه يجبُ عَلَى البنُوكِ المَركَزِيَّةِ أنْ تُوفرَ سُيولةً كَافِيةً لِلبنُوكِ وَشَركَاتِ التَّمْوِيلِ غَيْرِ المَصرِفيَّةِ، لا سِيَّما تِلكَ الَّتِي تمنحُ قُروضًا لِلشَّرِكَاتِ الصَّغيرةِ وَالمُتوسِّطةِ، وَالَّتِي قد تكونُ أقلَّ استعدَادًا فِي مُواجَهةِ تَدَاعِيات أَزْمةِ فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ.

وَيُوصي التَّقرِيرُ بِضَرورةِ التَّحوُّلِ لِنِظَامٍ اقْتِصَاديٍّ أقلَّ اعتمادًا عَلَى الكَرْبُونِ وَمُضاعَفةِ الجهُودِ لِلتَّخفِيفِ مِن آثارِ تغيُّرِ المُناخِ، وَاستمرَارِ الجهُودِ لِلتَّحوُّلِ الرَّقْميّ؛ لِتَعزِيزِ نُمُوِّ الإنتَاجِيَّةِ، وَالاستثماراتِ الخَضْرَاءِ؛ لِتَشجِيعِ الاعتمادِ عَلَى مَصادرِ الطَّاقةِ المُتجدِّدةِ وَزيادةِ تَرشيدِ الطَّاقةِ. كَمَا يُوصي التَّقرِيرُ بِضَرورةِ السيطرةِ عَلَى التَّوقُّعاتِ التَّضخميَّةِ وَمُرونةِ أَسْعَارِ الصَّرفِ مِن جَانِبِ السِّيَاسَاتِ النَّقْدِيَّةِ، مَعَ التَّعاونِ لِإعادةِ هَيكلةِ الدُّيُونِ بِالنِّسبةِ لِبعضِ الدُّولِ المُحمَّلةِ بِمُستَوياتِ مَديونيَّةٍ مُرتفعةٍ مُتوقَّع ارتفاعُها أثناءَ مُواجَهةِ فَيْرُوسِ كُورُونا، وَمِنْ ثَمَّ لا بدَّ مِن دَعمِ المُجتمَعِ الدُّوَليّ لِتَخفِيفِ أَعباءِ الدُّيُونِ لِزِيادةِ قُدرتِها عَلَى مُواجَهةِ الأَزْمةِ، وَعدم تَزايدِ مُعدَّلاتِ الفَقرِ.

(IMF, World Economic Outlook Update, 2021)

ثالثاً: نَظْرَةٌ تَحليليَّةٌ حول مَا ورد من اتِّجاهَات حَديثة لِمُواجَهة تَدَاعِيات فَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ بِالتَّقَارِيرِ الدُّوَليَّة:

يُمكنُ القولُ إنَّه بِالنَّظرِ إلى التَّقَارِيرِ الدُّوَليَّةِ وَتَوْصِيَّاتِها بِشَأنِ الإجرَاءَاتِ الَّتِي يجبُ أنْ تتخذَها الدُّولُ فِي مُواجَهةِ التَّدَاعِيات الاقْتِصَاديَّةِ وَالمَاليَّةِ لِفَيْرُوسِ كُورُونا المُسْتَجِدِّ، أنَّ تِلكَ الإجرَاءَاتِ تدورُ حولَ **ثلاث ركائز أساسيَّةٍ** يَنبثقُ مِن كلٍّ مِنها مَجمُوعةٌ مِن الإجرَاءَاتِ وَالتَّدَابِيرِ المُتعلِّقةِ بِالاستجابةِ لِلأَزْمةِ، وَتتمثلُ **الرَّكِيزةُ الأُولى** فِي السِّياسَةِ المَاليَّةِ الَّتِي مِن خِلالِها يتمُّ تَقدِيمُ الدَّعمِ النَّقْدي لِلأفرادِ وَالأُسَرِ وَالقِطَاعَاتِ الأَكْثَرِ تَضرُّرًا عَن طَرِيقِ شَبكَاتِ الحِمَايةِ

الاجتمَاعِيَّةِ وَغَيْرِها مِن الأدواتِ المُختلفةِ، بِالإِضَافةِ إِلى الشَّرِكَاتِ وَبِخَاصَّة الصَّغيرةُ وَالمُتوسِّطةُ مِنها، فِيما يتعلَّقُ بِتَخفِيضِ أو إِلغاءِ أو تَأْجِيلِ الضَّرائِبِ، وَالدَّعمِ الخَاصّ بِالعَامِلين فِي القِطَاعِ الصِّحِّيّ وَالقِطَاعَاتِ الأَكْثَر تضرُّرًا، وَتضمُّ أيضًا زِيادةَ الإنفاقِ عَلَى القِطَاعِ الصِّحِّيّ وَالبِنيةِ الصِّحيَّةِ وَالعَمَلِ عَلَى التَّوفيرِ العَادِلِ لِلَّقاحَاتِ لِكافَّةِ الدُّولِ.

أمَّا **الرَّكِيزةُ الثَّانِيةُ**، فتَعنِي بِالسِّياسَةِ النَّقْدِيَّةِ، وَالَّتِي تَضمُّ التَّدَابِيرَ الَّتِي تَقومُ بِها البنُوكُ المَركَزِيَّةُ لِضمَانِ تَوفيرِ السُّيولَةِ وَتَسهيلِ الإِجرَاءَاتِ وَتَخفِيفِ القُيودِ المُتعلّقةِ بِسعرِ الفَائِدةِ، وَتَوجِيه الإِرشَاداتِ إِلى المُؤسَّساتِ المَاليَّةِ المَصرِفيَّةِ وَغَيْرِ المَصرِفيَّةِ؛ لِتَقدِيمِ الدَّعمِ لِلأفرادِ وَالشَّرِكَاتِ، وَخَاصَّةً الصَّغيرةَ وَالمُتوسِّطةَ، مِن خِلالِ القُروضِ المُيسَّرةِ وَغَيْرِها مِن الأَدواتِ الَّتِي تضمنُ صمودَ تِلكَ الشَّرِكَاتِ خِلال الأَزْمةِ.

وَتختصُّ **الرَّكِيزةُ الثَّالِثةُ**، بِالتَّعاونِ الدُّوَليّ لِمُواجَهةِ الأَزْمةِ مِن خِلالِ العَمَلِ عَلَى رَفْعِ العبْءِ عَن الدُّولِ النَّامِيةِ عَن طَرِيقِ تَخفِيفِ عبْءِ الدُّيُونِ، وَإِعادةِ جَدوَلةِ سدادِها، وَتَعزِيزِ المُساعداتِ المُقدَّمةِ إِلى الدُّولِ النَّامِيةِ، بِالإِضَافةِ إِلى تَعزِيزِ سَلَاسِلِ الإِمدادِ العَالَميَّةِ، وَفَتْحِ التِّجارةِ بينَ الدُّولِ خَاصَّةً فِيما يتعلَّقُ بِتَصدِيرِ وَاستيرَادِ المُنتجاتِ الطِّبيَّةِ، فضلًا عَن تَقدِيمِ الدَّعمِ مِن المُؤسَّساتِ الدُّوَليَّةِ مِثل صُندوقِ النَّقْدِ الدُّوَلي وَالبنكِ الدُّوَلي وَغَيْرِهما.

وَعَلَى الرَّغمِ مِنْ أنَّ تِلكَ التَّقارِيرَ وَالدِّرَاسَاتِ قدَّمَت العدِيدَ مِن التَّوْصِيَّاتِ وَالإِجرَاءَاتِ الَّتِي يمكنُ أنْ تتخذَها الحكُوماتُ، إلا أنَّها لم تتطرقْ إِلى الآليَّاتِ التَّفْصِيليَّةِ الخَاصَّةِ بِتَنفِيذِ تِلكَ الإِجرَاءَاتِ وَسماتِ البِيئةِ المُؤاتيةِ لِتَنفِيذِها، وَالمُمكن أنْ يَعزِيَ ذَلِكَ إِلى تَسارُعِ وَتيرةِ انتشَارِ الفَيْرُوسِ عَلَى نِطَاقٍ وَاسِعٍ وَفِي بُلدانٍ مُتعدِّدةٍ وَمُختلفةٍ؛ مِن حيث وَضْعيتِها الاقْتِصَاديَّةِ وَآثارِهِ المُتلاحقةِ عَلَى الاقْتِصَادِ العَالَميّ؛ نتيجةً لِلغَلْقِ الكَامِلِ والجُزْئِيّ لِعدِيدٍ مِن الأَنشطةِ الاقْتِصَاديَّةِ، ممَّا أدَّى إِلى أنْ تَنظرَ المُؤسَّساتُ لِلإِجرَاءَاتِ بِنَظْرَةٍ أَكْثَرَ شُموليَّةً وَاستراتيجيَّةً بِغَضِّ النَّظرِ عَنْ عَمَليَّةِ التَّنفِيذِ، وَنتيجةَ ذَلِكَ باتَ عَلَى الدُّولِ

وَمُؤسَّساتِها المُختلفةِ أنْ تقومَ بِدِرَاسَةِ تِلكَ التُّوْصِيَّاتِ وَالإِجرَاءَاتِ فِي إِطارِ الفَهْمِ الشَّامِلِ لِتَركِيبةِ اقْتِصَادِيَّاتِها الوَطنيَّةِ مِن نَاحيةِ مُساهَمةِ القِطَاعَاتِ فِي النَّاتِجِ المَحلّيِّ الإِجْمَاليِّ وَمَدَى تَأثُّرِها بِالفَيْرُوسِ، مَدَى الانفتَاحِ الاقْتِصَاديِّ عَلَى العَالَمِ الخَارِجيِّ مُتمثلًا فِي مُعدَّلاتِ التَّصدِيرِ وَالاستيرَادِ، مَدَى قُوةِ المَنظُومةِ المَاليَّةِ لِلحكُومةِ؛ مِن حيث نِطَاقِ الحَيّزِ المَاليِّ المُتاحِ وَمُعدَّلاتِ العَجزِ فِي المُوازَنةِ وَتَوزِيعِ الإِنفَاقِ العامِّ عَلَى الوَظَائِفِ المُختلفةِ، مَدَى كَفَاءَةِ الجِهازِ المَصرفِيِّ وَمُلَاءَتِهِ الائتمَانيَّةِ، وَأخيرًا الوَضْعيَّة الاجتمَاعيَّة الاقْتِصَاديَّة لِشَرَائِحِ المُجتمَعِ المُختلفةِ، وَبِالأخصِّ الأَكْثَرُ تضرُّرًا مِن انتشَارِ الفَيْرُوسِ.

فضلًا عَن ذَلِكَ، لم تتطرقْ مُعظمُ التَّقَارِيرِ إِلى القَضايا المُتعلّقةِ بِالأَثرِ طويلِ المَدَى عَلَى مَجمُوعةٍ مِن المُؤَشِّراتِ الرَّئيسةِ مِثل مُعدَّلاتِ الفَقرِ، وَالمُساواةِ بينَ الجِنسَين، بِالإِضافةِ إِلى الأَثرِ طَويلِ المَدَى عَلَى التِّجارةِ العَالَميَّةِ، خَاصَّةً فِي ظِلِّ الأصواتِ المُتزايدةِ بِشَأنِ تَراجُعِ العَولَمةِ وَضرورةِ الاتِّجاهِ إِلى الاعتمَادِ عَلَى الصِّناعَاتِ المَحلِّيَّةِ، وَتَعزِيزِ الإِنتاجيَّةِ المَحلِّيَّةِ بِغَضِّ النَّظرِ عَن تَوافرِ الميزةِ النِّسبيَّةِ لِلإِنتاجِ مِنْ عدمِهِ، كَمَا لم تَتناوَل التَّقَارِيرُ أَثَرَ هَذهِ الأَزْمةِ عَلَى تَنفِيذِ أهدافِ التَّنْمِيَةِ المُستدَامةِ السَّبعة عشَر بِاعتبارِها جَدوَلَ الأَعمَالِ العَالَميَّ لِتَحقيقِ التَّنْمِيَةِ.

وَبِطبيعةِ الحالِ، فإِنَّه مِن الضَّرورةِ لِلحكُوماتِ المُختلفةِ أنْ تأخذَ فِي الحُسبَانِ الأَثَرَ طَويلَ الأجلِ لِلسِّيَاسَاتِ والإِجرَاءَاتِ الَّتِي تتخذُها خِلال مُواجَهةِ الأَزْمةِ وَبِالأخصِّ الإِجرَاءَاتُ المُتعلّقةُ بِأَسْعَارِ الفَائِدةِ وَنُظُمِ الاقتراضِ، الإِجرَاءَات المُتعلّقة بِزيادةِ الإِنفاقِ العامِّ مِن خِلالِ استحداثِ بَرامجَ جَديدةٍ، الإِجرَاءَات المُتعلّقة بِنُظُمِ الحِمايةِ الاجتمَاعِيَّةِ وَالدَّعمِ وَاستهدافِ الفقراءِ، الميزات التَّفْضِيليَّة المَمنُوحة لِقِطَاعَاتٍ بِعينِها دُونَ الأُخْرَى، وَعَلَى رَأسِها المزايا

الضَّرِيبيَّةُ وَالجُمركيَّةُ وَالدَّعمُ المَاليُّ المُباشِرُ، كلُّ هذهِ الإجرَاءَاتِ عادةً مَا تكونُ لها آثارٌ عميقةٌ عَلَى الاقْتِصَادِ الوَطنيّ فِي الأجلَين المُتوسّطِ وَالطويلِ.

وَتَفترضُ غَالبيَّةُ الحُزَمِ الاقْتِصَاديَّةِ التَّحفيزِيَّةِ المُقترَحةِ فِي التَّقَارِيرِ المُختلفةِ أنَّ الدُّولَ لَديها مُستَوى البِنيةِ التَّحتيَّةِ المَاديَّةِ وَالبشريَّةِ الَّتِي يؤهلُها لِتَنفِيذِ هذهِ السِّياسَاتِ وَالإجرَاءَاتِ بِشكلٍ كُفْءٍ وَفعَّالٍ، وَبطبيعةِ الحالِ؛ فليسَ هَذَا هو وَاقِعُ الأمرِ، وَبالأخصّ فِي الدُّولِ النَّامِيةِ، وَبالتالي فإنَّ مَدَى فَاعليَّةِ هَذهِ الإجرَاءَاتِ فِي المُساهَمةِ فِي التَّعافِي الجيدِ بَعد الأَزْمةِ سوفَ يختلفُ مِن دَوْلَةٍ لِأُخْرَى وَفْقًا لِمَدَى جَاهزيَّةِ أَجهزةِ الدَّوْلَةِ وَصمودِها لِلتَّعاملِ مَعَ الأزماتِ، وَقدراتِها عَلَى التكيُّفِ مَعَ الأَوضاعِ خِلال الأَزْمةِ وَبَعدَها، بِالإضَافةِ إلى مَدَى كَفَاءَةِ وَفعاليَّةِ النِّظامِ الصِّحّيّ فِي التَّعاملِ مَعَ الأَزْمةِ، وَمَدَى كَفَاءَةِ الحكُومةِ فِي الاتّصالِ الجَيدِ وَالشَّفَافيَّةِ فِي تَقدِيمِ المَعلُوماتِ الكَافِيةِ لِلمُواطنِين وَالفِئاتِ المُختلفةِ بِمَا يُعزّزُ الثِّقةِ.

وَلعلَّ مِن الدُّرُوسِ المُستفادةِ مِن هَذهِ الأَزْمةِ لِلدَّوْلَةِ المِصْرِيَّةِ هي ضَرورةُ إعادةِ النَّظرِ فِي أَوْلَوِيَّاتِ الحكُومةِ، وَتَوجِيهِ المَوارِدِ وَفْق ذَلِكَ. فعَلَى سبيلِ المِثالِ، بِالإضَافةِ إلى تَوجيهِ المَوارِدِ لِتَعزِيزِ النُّظُمِ الصِّحيَّةِ، يجبُ أنْ تُوجّهَ الدَّوْلَةُ مواردَها لِتَعزِيزِ التَّطوِيرِ وَالبَحثِ وَالابتكَارِ، بِالإضَافةِ إلى الاستثمَارِ فِي النُّظُمِ الوِقَائِيَّةِ لِتَعزِيزِ جَاهزيَّةِ الأَنظمةِ المُختلفةِ لِمُواجَهةِ الأَزماتِ، وَجَدِيرٌ بِالذِّكْرِ أنَّ الأَزْمةَ الحَالِيَّةَ ستُساهمُ إلى حدٍّ كَبيرٍ فِي الإسرَاعِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّحوُّلِ الرَّقْمِيّ، بِمَا يضمنُه ذَلِكَ مِن تَقدِيمِ الخَدمَاتِ المُختلفةِ؛ تيسيرًا عَلَى المُواطنِين وَتَعزِيزًا لِلحَوكَمةِ وَنَشْرِها، وَالإسهامِ فِي تَعزِيزِ الشُّمولِ المَاليّ، بِمَا فِي ذَلِكَ مِن تَبني الآليَّاتِ الخَاصَّةِ بِالتَّمْوِيلِ عَبْرَ الإنترنتِ، وَتَعزِيزِ مِنصَّاتِ التُّكْنولُوجيا المَاليَّةِ.

فِي الوقتِ نَفْسِهِ، باتَ الاستثمَارُ فِي شَبكَاتِ الضمَانِ الاجتمَاعِيّ وَقواعدِ البيانَاتِ الخَّاصَّةِ بِها أمرًا حتميًّا؛ لِلتَّعاملِ مَعَ الأَزماتِ فِي المُستقبلِ بِشَكلٍ

فعَّالٍ، وَذَلِكَ مَعَ تَطوِيرِ نُظُمِ إِدارةِ الطَّوارِئِ وَالأَزماتِ. (خَالِد زكريا أَمين، ٢٠٢٠)

رابعاً: التّوْصيّاتُ:

١. توْصيّاتٌ فيما يتعلّقُ بالوضْع العالميّ:

- لا بدّ من اقتراح خُطط إعادة الهيكلة للمديونيّة، بالإضافة إلى أنّه يجبُ على الدُّول المانحة تعزيزُ المُساعدات الإنمائيّة الرّسميّة؛ حيثُ تظلُّ المُساعدةُ الإنمائيّةُ الرّسميّةُ مصدرًا حيويًّا للتّمْويل الخارجيّ لأفْقر الدُّول النّامية.
- دعمُ البنُوك المركزيّة لجانب الطّلب؛ لتعزيز الثّقة وتسهيل الظُّروف الماليّة، وضمان السُّيولة في الأسواق الماليّة المحلّيّة والدُّوليّة لدعم السُّوق.
- ضرورةُ حماية الأفراد والشّركات من الآثار الاقْتصاديّة لانتشار الفيْرُوس وما قد يلحق بالعالم من تداعيات أزمات مماثلة مثل المخاوف بشأن انتشار جدري القردة، من خلال توفير التّحويلات النّقْديّة، وإعانات الأُجور، وتخفيضات الضّرائب للأفراد والشّركات المُتضرّرة، وأنْ تقوم البنُوكُ المركزيّةُ بتخفيف القُيود الماليّة، من خلال خفْض أسْعار الفائدة، وتوفير السُّيولة النّقْديّة الكافية للبنُوك والمُؤسّسات الماليّة غيْر المصرفيّة، والعمل على تخفيف شُروط الائتمان.
- ينبغي وجودُ تعاونٍ قويٍّ مُتعدّد الأطراف لمُواجهة أزْمة فيْرُوس كُورُونا وما قد يلحق بالعالم من انتشار أوبئة مماثلة، من خلال وصول اللّقاحات إلى كافّة الدُّول بشكلٍ عادلٍ، لا سيّما الاقْتصاداتُ النّاميةُ مُنخفضةُ الدّخل، وهي مُثقلةٌ بالدُّيُون المُرتفعة الّتي يُنتظرُ ارتفاعاتُها أكْثر أثناء الجائحة.

٢. توْصيّاتٌ فيما يتعلّقُ بالحالة المصْريّة:

- يجبُ أنْ تُولي الدّوْلةُ اهتمامًا بعمليّة تشجيع الصّناعة المحلّيّة، ومُساعدة المشْرُوعات الصّغيرة والمُتوسّطة والقطاع الخاصّ في فتْح أسواقٍ جديدةٍ تتلاءم مع المُتطلبات الحاليّة.
- يجبُ أنْ تلعب الحكُومةُ دورًا مُهمًا في تعزيز دور الشّراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ؛ سواءً من خلال المشْرُوعات الاستثماريّة أو منْ خلال التّواؤُم مع خُطط المسؤُوليّة المُجتمعيّة للشّركات.
- لا بدّ أنْ تحظى قضيّةُ تعزيز الاتّصال الحكُومي والتّوعية باهتمام الحكُومة، وذلك منْ خلال الأدوات المُختلفة مثل المواقع الإلكترُونيّة، ووسائل التّواصل الاجتماعيّ، والمنصّات المُختلفة؛ لضمان وصول المعلُومات بشكلٍ جيدٍ وبسيطٍ للمُواطنين والفئات المُختلفة.
- يجبُ أنْ تستفيد الدّوْلةُ من الزّخم الحاليّ المُتعلّق بقضيّة الدُّيُون، ورفْع العبْء عن الدُّول المُتضرّرة.
- يجبُ أنْ توجه الدّوْلةُ مواردها لتعزيز التّطوير والبحث والابتكار، بالإضافة إلى الاستثمار في النُّظُم الوقائيّة؛ لتعزيز جاهزيّة الأنظمة المُختلفة لمُواجهة الأزمات.
- ضرورةُ الإسراع في عمليّة التّحوُّل الرّقْميّ، بما يضمنُه ذلك من تقديم الخدمات المُختلفة؛ تيسيرًا على المُواطنين وتعزيزًا للحوكمة ونشْرها، والإسهام في تعزيز الشُّمول الماليّ، بما في ذلك من تبني الآليّات الخاصّة بالتّمْويل عبْر الإنترنت وتعزيز منصّات التُّكْنولُوجيا الماليّة.
- الاستثمارُ في شبكات الضّمان الاجتماعيّ وقواعد البيانات الخاصّة بها أصبح أمرًا حتميًّا للتّعامل مع الأزمات في المُستقبل بشكلٍ فعّالٍ، وتوجيهُ الموارد لتعزيز النُّظُم الصّحيّة، وتحقيقُ التّأمين الصّحي الشّامل.

الخاتمةُ:

خلصت الدّراسةُ إلى أنّ أزْمة تداعيات فيْروس كُورُونا قد تُؤدي إلى تداعياتٍ تفوقُ في شدتها أيّ أزماتٍ سابقةٍ مرّتْ بها مصْرُ بل والعالمُ أجْمعُ، وأحدُ أهمّ هذه التداعيات المُهمة، هو الدخُولُ في رُكُودٍ اقْتصاديٍّ عالميٍّ، بالرّغم من إجراءات الاحتواء الّتي اتّخذتْها الحكُوماتُ لتقْليل الأضرار الاقْتصاديّة المُتصاعدة، إلا أنّ سياسات الإغلاق والتّباعُد الاجتماعيّ، شكّلتْ عاملًا مُهمًا في إحكام فيْروس كُورُونا قبْضته الخانقة على الاقْتصاد العالميّ، وما يتبعُ ذلك من تراجُعٍ في مُعدّل النُّمُو الاقْتصاديّ العالميّ، ولكافّة الأقاليم ومنها مصْرُ.

وقد أثّرت الأزْمةُ سلبًا على عديدٍ من المُتغيرات وقطاعات الاقْتصاد المصْري؛ لذا بادرت الدّوْلةُ باتباع سياسات الحدّ من تراجُع النُّمُو، والسّعْي بكافّة المُبادرات والحوافز للقطاعات الاقْتصاديّة بشكلٍ عامٍ والأكْثر تضرُّرًا بشكلٍ خاصّ، وحماية العمالة غيْر المُنتظمة، وكلُّها إجراءاتٌ مُهمةٌ ومطْلُوبةٌ، ويُتوقّعُ في ظلّ ارتفاع حالة عدم اليقين الّتي يمرُّ بها العالمُ والمُصاحبة لأزْمة فيْروس كُورُونا، وارتفاع سعر الفائدة حتّى بعد تخفيضه بنحو ٤% في عام ٢٠٢٠، من جانب البنك المركزي المصْري، أنْ يكون تأثيرُ السّياسة النّقْديّة محدُودًا على الاستثمار الخاصّ.

وبالتالي؛ يظلُّ المجالُ مفتُوحًا أمام دورٍ أكبر للسّياسات الماليّة، من خلال الاستثمارات العامّة، إلّا أنّ تضخُّم حجم الدّين العامّ سيظلُّ مُكبّلًا لها. وبالتالي؛ يكونُ لإعادة تخصيص الموارد الدّورُ الأهمُّ في هذه الأزْمة، بالإضافة إلى إمكانيّة الاستفادة من التّيسيرات الماليّة المُتاحة من المُؤسّسات الدُّوليّة لمُواجهة الطّوارئ.

وتقترحُ الدّراسةُ مجمُوعةً من التّدخُّلات الّتي لها أوْلويّة أثناء الأزْمة، من خلال استمرار توفير الحدّ الأدْنى من الدّخل للفئات المُتضرّرة من الأزْمة، ومنها العمالةُ غيْرُ المُنتظمة عن طريق شبكات الحماية الاجتماعيّة .. وغيْرها من الأدوات المُخْتلفة، واستمرار مُساندة القطاعات والشّركات، وبالأخصّ الصّغيرةُ والمُتوسّطةُ منها، فيما يتعلقُ بتخفيض أو إلغاء أو تأجيل الضّرائب للأكْثر تضرُّرًا؛ بسبب تفشّي فيْرُوس كُورُونا، مع العمل على ترتيب الأوْلويّات في الإنفاق العامّ؛ ليكون لقطاعي الصّحة والتّعليم والبحث العلْمي الأوْلويّةُ؛ لتحقيق الاستثمار في رأس المال البشري، وتحقيق التّنْمية المنْشُودة، بجانب التّحرُّك لاستراتيجيّة التّحوُّل الرّقْمي مع استمرار دعم البُنى التّحتيّة الرّقْميّة.

ومنْ ثمّ؛ فإنّ مدى الأثر الّذي سيحدثُه انتشارُ فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ على الأوضاع الاقْتصاديّة والاجتماعيّة للدّوْلة المصْريّة يعتمدُ – إلى حدٍّ كبيرٍ– على مدى قُدرة الدّوْلة على الصمُود في مُواجهة التّحديات والتّكيُّف مع الأزْمة، ومدى قُدرتها على تنفيذ الإجراءات الخاصّة بالحُزم التّحفيزيّة الاقْتصاديّة، وعلى وضْع خُطّةٍ مُحكمةٍ للتّعافي الاقْتصاديّ من الأزْمة وتنفيذها بشكلٍ جيدٍ. وفي المُطلق، فالقضيّةُ ليستْ في انتشار فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ، أو في كيفيّة مُواجهة تداعياته، وإنّما في مدى استيعاب الدُّرُوس المُستفادة منْ هذه الأزْمة والبناء عليها بما يضمنُ جاهزيّة الدّوْلة لمُواجهة أيّ أزماتٍ أُخْرى.

سادساً: قائمةُ المراجع:

المراجعُ باللُّغة العربيّة:

١) أسماء المليجي (٢٠٢٠)، التّداعيّاتُ المُحتملةُ لأزْمة كُورُونا على النُّمُو الاقْتصادي في مصْر، سلسلة أوراق السّياسات، معهد التّخطيط القومي، القاهرة.

٢) الأُممُ المُتّحدةُ (٢٠٢٠)، مُوجز سياسات: التّعْليم أثناء جائحة كوفيد- ١٩، وما بعدها.

٣) البنكُ المركزيُّ المصْريُّ (٢٠٢٠)، بيانات لجنة السّياسات النّقْديّة، القاهرة.

٤) الجهاز المركزي للتّعبئة العامّة والإحصاء (٢٠٢٠)، مصْر في أرقامٍ، القاهرة.

٥) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، رأيٌ في أزْمةٍ: قطاع السّياحة في مصْر، القاهرة.

٦) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، رأيٌ في أزْمةٍ: قطاع الاتّصالات وتُكْنولُوجيا المعلُومات في مصْر، القاهرة.

٧) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، التّأثيرُ المُتوقّعُ لوباء كوفيد- ١٩ على نُمُوّ النّاتج المحلي الإجْمالي، القاهرة.

٨) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، رأيٌ في أزْمةٍ: الصّناعات التّحويليّة مُجتمعة، القاهرة.

٩) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، التّأثيرُ المُتوقّعُ لوباء كوفيد- ١٩ على الزّراعة، القاهرة.

١٠) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، التّأثيرُ المُتوقّعُ لوباء كوفيد- ١٩ على قطاع الصحة، القاهرة.

١١) المركز المصْري للدّراسات الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، التأثير المُتوقّع لوباء كوفيد- ١٩ على التّعْليم، القاهرة.

١٢) خالد زكريا أمين (٢٠٢٠)، مُراجعةٌ تحليليّةٌ للتّوْصيّات المُقترحة في التّقارير الدُّوليّة للتّعامل مع التداعيات الاقْتصاديّة والماليّة لفيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ، معهد التّخطيط القوميّ، القاهرة.

١٣) سالي عاشُور (٢٠٢١)، مُستقبل قطاع العقارات في مصْر، المركز المصْري للفكر والدّراسات الاستراتيجيّة، القاهرة.

١٤) سالي مُحمّد فريد (٢٠٢٠)، تداعيّاتُ كُورُونا وأثرُها على العوائد المصْريّة من النّقْد الأجْنبي، سلسلة أوراق السّياسات، معهد التّخطيط القومي، القاهرة.
١٥) سلوى مُحمّد مُرسي (٢٠٢٠)، تداعيّاتُ أزْمة فيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ على القطاع السّياحي المصْري، سلسلة أوراق السّياسات، معهد التّخطيط القومي، القاهرة.
١٦) صُندوقُ النّقْد العربيّ، تقرير آفاق الاقْتصاد العربي، ٢٠٢٠.
١٧) فادية مُحمّد عبد السّلام (٢٠٢٠)، تداعيات أزْمة كُورُونا على تحويلات العاملين المصْريين بالخارج، سلسلة أوراق السّياسات، معهد التّخطيط القومي، القاهرة.
١٨) كنزي سيرج (٢٠٢١)، أثرُ جائحة كُورُونا على سُوق العقارات المصْري، المركز المصْري للفكر والدّراسات الاستراتيجيّة، القاهرة.
١٩) مركز المعلُومات ودعم اتّخاذ القرار (٢٠٢٠)، التّداعيّاتُ العالميّةُ لفيْرُوس كُورُونا المُسْتجدّ، القاهرة.
٢٠) مركز المعلُومات ودعم اتّخاذ القرار (٢٠٢٠)، توجُّهاتٌ مُستقبليّةٌ- مُستقبل الرّعاية الصّحيّة، القاهرة.
٢١) مغاوري شلبي عليّ (٢٠٢٠)، تأثيرُ جائحة كُورُونا على واقع ومُستقبل القطاع الصّناعي في مصْر، سلسلة أوراق السّياسات، معهد التّخطيط القومي، القاهرة.
٢٢) مُنظّمةُ الأغذية والزّراعة للأُمم المُتّحدة (٢٠٢٠)، مرضُ فيْرُوس كُورُونا وآثارُه على الأمن الغذائي في منطقة الشّرق الأدْنى وشمال إفريقيا: كيف تكونُ الاستجابةُ؟، القاهرة.
٢٣) وزارةُ التّجارة والصّناعة (٢٠٢٠)، مركز تحديث الصّناعة بالتّعاون مع مُنظّمة الأُمم المُتّحدة للتّنْمية الصّناعيّة، مُؤشّر تأثير جائحة كُورُونا على القطاع الصّناعي في مصْر، القاهرة.
٢٤) وزارةُ التّخطيط والتّنْمية الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، تداعيّاتُ فيْرُوس كوفيد- ١٩ على الاقْتصاد العالمي والاقْتصاد المصْري: السّيناريُوهاتُ المُحتملةُ وآليّاتُ المُواجهة، القاهرة.
٢٥) وزارةُ التّخطيط والتّنْمية الاقْتصاديّة (٢٠٢٠)، تقرير مُتابعة الأداء الاقْتصادي والاجتماعي ٢٠١٨/٢٠١٩، القاهرة.
٢٦) وزارةُ الصّحّة (٢٠١٩)، النّشْرةُ السنويّةُ لإحصاءات الخدمات الصّحيّة لعام ٢٠١٨، القاهرة.

٢٧) وزارةُ الماليّة، البيانُ التّمهيديُّ ما قبل المُوازنة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ (٢٠٢٠)، مُوازنةٌ مُساندةٌ للنّشاط الاقْتصادي والتّنْمية البّشريّة والإصلاح، القاهرة.

المراجعُ باللُّغة الإنجليزيّة:

1) https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_education_during_covid -19_and_beyond_arabic.pdf
2) IMF, World Economic Outlook, January 2021.
3) IMF, Global Financial Stability Report Update: Vaccines Inoculate Markets, but Policy Support Is Still Needed, January 2021
4) IMF, "Policy Steps to Address the Corona Crisis", March 2020,
5) ILO, "ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work", 7 April 2020, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/ brefingnote/wcms_740877.pdf
6) African Union, "Impact of the Coronavirus (COVID-19) on the African Economy", 2020, https://www.tralac.org/documents/resources/covid-19/3218 impact-of-the-coronavirus-covid-19-on-the-african-economy-african-union-report-april-2020/file.html
7) World Economic Forum, "Emerging Priorities and Principles for Managing the Global Economic Impact of COVID-19", April 2020, http://www3.weforum.org/docs/WEF_Chief_Economists_Outlook_April_2020.pdf
8) World Bank East Asia and Pacific, "Part1: COVID-19 Impact and Response", April 2020, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33477/211565-ch01.pdf
9) UNCTAD, " The Coronavirus shock: a story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about it" , March 2020, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_update_coronavirus.pdf
10) United Nations, " Shared Responsibility, Global Solidarity: Responding to the socio economic impacts of COVID-19", March 2020, https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-03/SG-Report-Socio Economic-Impact-of-Covid19.pdf
11) United Nations, ESCAP, " The Impact and Policy Responses for COVID-19 in Asia and the Pacific", March 2020, https://www.unescap.org/sites/default/files/COVID%20 Report ESCAP.pdf

12) UNCTAD, " The COVID- 19 shock to Developing Countries: Towards a "whatever it takes" program for the two thirds of the world's population being left behind", March 2020, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_covid2_en.pdf
13) IMF, Financial Stability Report Update, Vaccines Inoculate Markets, but Policy Support Is Still Needed, January 2021.
https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2021/01/27/global-financial-stability-report-january-2021-update
14) IMF, Fiscal Monitor Update, Government Support Is Vital as Countries Race to Vaccinate, January 2021.
https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2021/01/20/fiscal-monitor-update-january-2021
15) IMF, World Economic Outlook Update, Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity, January 2021.
https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2021/01/26/2021-world-economic-outlook-update
16) World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer - Special focus on the Impact of COVID-19, 2020.
17) American Chamber of Commerce in Egypt,(2020),” Impacts of COVID-19 Pandemic on Egypt’s Economy “, Research note, March.
18) OECD Interim Economic Assessment, (2020),”Coronavirus: The world economy at risk”, OECD,March
19) International Food Policy Research Institute (IFPRI),(2020), COVID-19 and the Egyptian economy :Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances”, Regional Policy Note 04, March
20) United Nations Conference on Trade and Development (2020), World Investment Report.
21) Fitch solutions,(2021)
https://store.fitchsolutions.com/all-products/egypt-real-estate-report